الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأرباب الأسر وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة ميدانية في قرية مصرية

أحمد محيي خلف صقر(*)

محمـد محمود عبدالـرازق(**)

ملخص

لما كانت التنمية المستدامة تمثل محور اهتمام كبير على المستويين العالمى، والمحلي؛ نتيجة لسعي الشعوب والحكومات الدائم لتحقيق تنمية ذات أبعاد انسانية، و ثقافية، و اجتماعية، واقتصادية فى إطار يعزز احترام حقوق الانسان، ومراعاة الأجيال الحالية، وتوفير احتياجاتها دون المساس بمقدرات الاجيال القادمة، واستنزاف الثروات الطبيعية فقد عكف الباحثان على دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للريفيين فى علاقتها بالتنمية المستدامة فى إحدى قرى ريف المجتمع المصرى، وذلك بالتركيز على البُعد البيئى للتنمية المستدامة فى القرية مجتمع الدراسة.

هذا بالإضافة إلى التعرف على البُعد التنبؤي فيما يتعلق بمدى تحقيق التنمية المستدامة، وتحديدًا فى بُعدها البيئى فى ضوء الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للريفيين فى القرية المصرية.

ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال طريقة المسح الاجتماعى بالعينة، مستخدمًا دليل المقابلة، ومتخذًا من رب الأسرة في القرية المصرية وحدة للمعاينة، وقد بلغ حجم العينة الفعلى فى هذه الدراسة (٢٣٧) مفردة ممثلة لمجتمع الدراسه.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن القرية المصرية غير مؤهلة لاستيعاب مبادئ التنمية المستدامة في بُعدها البيئي، كما أن المعادلة التنبؤية بإستخدام تحليل الانحدار المتدرج أكدت

(*) مدرس علم الاجتماع –كلية الآداب –جامعة المنيا.
Ahmed.sakr@mu.edu.eg
(**) مدرس علم الاجتماع –كلية الآداب –جامعة المنيا.
abdelrazek_sociology@yahoo.com
– **مجال تخصص البحث : علم اجتماع التنمية**

على أن متغير التعليم يُعد من أكثر المتغيرات إسهامًا في تحقيق التنمية المستدامة بالقرية المصرية مستقبلاً.

الكلمات الرئيسة: التنمية – التنمية المستدامة – الحدود البيئية

مقدمة الدراسة:

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحظى قضية "التنمية" **Development** باهتمامٍ بالغٍ على مستوى عالمي، ومنذ تأسيس "الأمم المتحدة" **The United Nations** تجتمع حكومات العالم تحت لوائها في محاولات مستمرة، ومتطورة لإيجاد الحلول الناجعة لتحقيق التنمية ذات الأبعاد الإنسانية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية في إطار يعزز احترام حقوق الإنسان، ويصون الحريات الأساسية؛ بهدف تحقيق الرفاهية مع الحفاظ على"استدامة" مقدرات كوكبنا (**المعوشي، بولين، ٢٠١٦، ص٧**)؛ تلك الاستدامة التي تتطلب تحقيق التوازن بين حاجات الإنسان الحالية، ومحدودية الموارد البيئية، والإستفادة منها، وبين الضرر من توابع هذه الاستفادة مستقبلًا، أو بمعنى آخر الحاجة إلى أنماط من السلوك التي لا تهدر، ولا تستنزف الموارد الطبيعية.

هذا التوجه التنموي – القديم الجديد – اصطلح على تسميته بـ"**التنمية المستدامة**" **Sustained of Sustainable Development**، و"**التنمية المستدامة**" بالمعنى المتعارف عليه هي قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر دون التغافل عن المستقبل، وذلك من خلال الحرص على عدم استنزاف الثروات الطبيعية، وإدخار نصيب أكبر منها للغد، مع بذل أقصي الجهد لمنع أو تقليل تلويث البيئة، والذي قد يجعل من المستحيل

على أجيال المستقبل أن تباشر الحياة بالمستوي الذي نعمت بها الأجيال السابقة؛ أي أن عمليات التنمية في الوقت الحاضر لا يجب أن تعوق أهل الغد عن توفير حاجاتهم **(جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٦، ص ٣)**.

وعلى الرغم من تباين، وتعدد التعريفات التي قُدمت للتنمية المستدامة إلا أن مضمونها يؤكد على الترشيد، والقصد في توظيف الموارد المتجددة، بصورة لا تؤدي إلى تلاشي هذه الموارد وتدهورها لصالح أجيال المستقبل.

وقد انعكس اهتمام علم الاجتماع بدراسة قضايا البيئة، والتدخل البشري، وعلاقتهما بالتنمية منذ النشأة التطورية، والتاريخية لعلم الاجتماع ذاته؛ حيث تبدو أولى مظاهر هذا الاهتمام في تحليلات "الأفكار الدارونية الاجتماعية"، عن استمرارية افضل الأنواع، والسلالات بفضل سيطرتها، وتكيفها مع البيئة التي تعيش فيها، غير أن "الأفكار الداروينية الاجتماعية" لم تظهر من فراغ، ولكنها استمدت جذورها من مصدرين أساسيين، الأول: ينبثق من تحليلات العلوم الطبيعية، والبيولوجية، والثاني: أفكار "مالتوس" **Malthus** عن العلاقة بين السكان، والموارد، ومدي تكيف الأولي، وتوافر الثانية في البيئة الخارجية **(محمد، عبدالله عبدالرحمن وآخرون، ٢٠٠، ص ص ١٩٨ – ١٩٩)**.

ولكن في الحقيقة أن العلَّامة "ابن خلدون" قد سبق كل من "مالتوس"، و"داروين" حينما أشار في مقدمته الشهيرة أن البيئة الجغرافية تؤثر بشكل كبير في اختلاف طبائع، وصفات البشر الجسمية، والعقلية، والاجتماعية، والنفسية **(بن غضبان، فؤاد، ٢٠١٥، ص ٢٢٣)**، وبالطبع كل هذا ينعكس بالإيجاب، أو بالسلب على الأفراد، في تأدية أدوارهم المجتمعية، وسلوكهم تجاه مجتمعهم، أو بيئتهم

المحيطة بهم، ومن ثم في مراحل، وعمليات التنمية في المجتمع الذي يعيشون فيه سواء في الحضر، أو في الريف.

ولا شك أن هذا التوجه قد أضاف للفكر التنموي اتجاهًا جديدًا؛ يتمثل في ضرورة أن تكون "**التنمية**" منسجمة مع "**البيئة**"؛ فبعد أن كان فريقًا ينظر إلى أن السبيل لتحقيق التنمية هو تحرير الاسواق، والخصخصة، وفريقًا آخرًا يرى أن التنمية كي تتحقق فلابد أن تكون ملائمة لمعتقدات، وعادات الناس، وتقاليدهم، وثقافتهم، فقد أُضيف اتجاهًا ثالثًا يتطلب عدم تجاهل البُعد البيئي في عمليات التنمية، وهو البُعد الذي اتضح أخيرًا عمق دوره، وخطورة تأثيره على مجمل مسارات التنمية، والنظام الاجتماعي، والحياة بشكل عام (**عابدين، راجية، ١٩٩٦، ص ص ١٨٠ – ١٨١**)، فالإنسان يعيش في هذه الأرض متفاعلًا مع كل ما هو موجود فيها، بل ويُعد عنصرًا من عناصر محيطه؛ فهو يؤثر ويتأثر، ويأخذ ويُعطي، ويتبادل العلاقة بشكل مباشر، وغير مباشر، ويتفاعل مع العناصر الأخرى، والموجودات، والأشياء، سواء أكانت حية، أم جمادًا، فتلك هي بيئته (**بن عجاج، بدر، ٢٠١٥، ص ١٤٧**).

لقد أدى إدخال البُعد البيئي في مجال التنمية إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة، إلى مفهوم أكثر شمولية، ورحابة، متمثلًا في "التنمية المتواصلة" أو "التنمية المستدامة"، وأصبحت هناك تفرقة في نظريات التنمية التي لا تراعي البُعد البيئي، بل وأصبحت محل انتقاد من كافة الأوساط، حتى أطلقوا عليها نظريات "التنمية السوداء"، وأصبحت المؤسسات الاقتصادية العالمية تهتم بإعداد حسابات وطنية على أساس مراعاة البُعد البيئي، تعرف باسم

"الحسابات الوطنية الخضراء"؛ وهي حسابات تقوم على أساس اعتبار أن أي تحسين في ظروف البيئة، وفي الموارد الاقتصادية في دولة ما هو زيادة في أصول الدولة (**جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٦، ص ٢٢**)، وهكذا تم إدخال مصطلحي "الاقتصاد الاخضر"، و"التنمية الخضراء"**{(عبدالقادر، محمد، ٢٠١٤)، (منظمة العمل العربية، ٢٠١٥)، (آيريس، روبرت وآخرون، ٢٠١١)}** في بعض قواعد النظام العالمي.

وقد بدأت قضايا الاهتمام الدولي بالتأثيرات المتبادلة بين البيئة، والتنمية عندما تقدمت دولة "السويد" عام (١٩٦٨) بشكوى ضد بعض الدول الصناعية، شارحة فيها مدى الضرر الذي أصاب بحيراتها العديدة، نتيجة التلوث الذي تحمله الرياح من مداخن مصانع الدول المجاورة، وتلبيةً لهذه الشكوى عقدت "الأمم المتحدة" مؤتمرها الأول (١٩٧٢) في مدينة "استكولهم" بدولة "السويد"، تحت عنوان "مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان"، وفي هذا المؤتمر وضع المجتمع الدولي قضايا التأثيرات البيئية في قائمة الاهتمام؛ حيث أنبثق عنه "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" **UNEP**، والذي يعتبر أول إنجاز حقيقي في مجال وضع أسس للنظام البيئي العالمي (**صالح، هلال، ٢٠١٨، ص ص ١٦ – ١٧**).

وتوالت الفعاليات الدولية المعنية بالتأثيرات المتبادلة بين البيئة، والتنمية؛ ففي عام (١٩٨٠) أصدر الاتحاد الدولي لحمية الطبيعة **IUCN** تقريرًا بعنوان: "الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة، والذي برز فيه مصطلح "التنمية المستدامة"، ثم رسخه تقرير "لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" عام (١٩٨٧) بعنوان: "مستقبلنا المشترك" **Our common Future**، والمعروف بتقرير"برونتلاند"(**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩**)، وفي عام (١٩٩٢)،

عقدت "الأمم المتحدة" مؤتمرها الدولي الثاني في مدينة "ريودي جانيرو" بدولة "البرازيل"، تحت عنوان: "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية"، والذي عُرف أيضًا بمؤتمر "قمة الأرض"(**الأمم المتحدة، ١٩٩٣**)، وقد وضعت هذه القمة "ميثاق الأرض" الذي يحتوي على (٢٧) مبدأ لإدارة البيئة بشكلٍ سليم.

وفي عام (٢٠٠٢) عقدت "الأمم المتحدة" مؤتمرها الثالث في مدينة "جوهانسبرج"، بدولة "جنوب إفريقيا"، تحت عنوان: "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة"(**الأمم المتحدة، ٢٠٠٢**)، وفي هذا المؤتمر تم التأكيد على أن الحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية نوعية البيئة من أساسيات مصطلح "التنمية المستدامة".

أما عام (٢٠١٢) فقد عقدت خلاله "الأمم المتحدة" مؤتمرها الرابع في "ريودي جانيرو"، بدولة البرازيل مرة أخرى، ولكن تحت عنوان: "المستقبل الذي نصبو إليه"(**الأمم المتحدة، ٢٠١٢**)، والذي أكدت فيه ضرورة تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، مع التأكيد على، والإقرار بالصلة التي تربط بينهم.

وبحلول عام (٢٠١٥) عقدت "الأمم المتحدة" مؤتمر قمة التنمية المستدامة الخامس، بمقر "الأمم المتحدة" في "نيويورك"، واعتمدت برنامجًا جديدًا للتنمية المستدامة تحت عنوان: "تحويل عالمنا:خطة التنمية المستدامة لعام(٢٠٣٠)"، وتمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض، ولأجل الأزدهار، فهي تتكون من ثلاثة أبعاد رئيسة، هي: البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي، في خمسة مجالات أساسية، هي: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة، ولتحقيق هذه المجالات تم تحديد (١٧) هدفًا،

مقسمين إلى (١٦٩) غاية، يدلل على تحقيقها (٢٤٤) مؤشرًا (**الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥**).

ويعتبر هذا الحدث تاريخيًا؛ لكونه يعكس عزمًا دوليًا على تحرير البشرية من طغيان الفقر، والعوز، والجوع، والعنف، والخوف، وعلى تضميد جراح كوكبنا، وحفظه ضمن بيئة سليمة، ومتوازنة، كما يعبر هذا الاتفاق عن وعي دولي بضرورة إنشاء عالم قوامه الاستدامة، والقدرة على الصمود، والعدالة، والكرامة، والمساواة دون إقصاء، ولا تهميش.

وعند تدقيق النظر في جميع هذه الفعاليات، وعلى مدار قرابة الخمسة عقود، سنجد أنها أكدت جميعها على أهمية مراعاة البُعد البيئي في عملية التنمية، كما أكدت أيضًا على أنه إذا كانت "البيئة" هي المكان الذي نعيش فيه، وأن "التنمية" هي ما نبذله جميعًا لتحسين حياتنا في ذلك المكان، فيجب أن يكونا الاثنتان متلازمتان (**أجارد، جون وآخرون، ٢٠٠٧**).

أما على مستوى الشأن العربي فلقد جاء اهتمام الدول العربية بإدخال الاعتبارات البيئية في عملية التنمية متأخرًا، مثل معظم الدول النامية، حيث لم يدخل التفاعل بين الإنسان، والبيئة في سياق الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية للتنمية إلا خلال العقود الماضية، ولكن بالرغم من دخول عنصر البيئة في اقتصاديات التنمية العربية، إلا انها ما زالت تعالج الآثار البيئية بعد وقوعها، لا بالتخطيط المسبق؛ حيث يغلب أسلوب محاولة حل المشاكل البيئية بعد وقوعها، وليس التخطيط لمنعها، أو تخفيف آثارها كجزء من عملية التنمية (**قاسم، مني، ١٩٩٩، ص١٦١**).

وعلى مستوى الشأن المصري تحديدًا فقد أطلقت الحكومة المصرية "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر (٢٠٣٠)" (**وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦**) متزامنة مع الحراك الدولي؛ للتوصل إلى أجندة طموحة للتنمية الدولية، التي تُعد خطوة ضرورية على طريق التنمية المستدامة، لذا فقد صدر قرارًا للسيد رئيس مجلس الوزراء المصري بتشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأممية، وأُسندت مهامها لـ"وزارة التعاون الدولي"، معتمدة في ذلك على "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"(**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨**).

ولكن ثمة العديد من التساؤلات التي تُطرح بقوة هنا : فإذا علمنا أن (٥٧,٨ %) من إجمالي عدد سكان "جمهورية مصر العربية" يرتكزون في ريفها، مقابل (٤٢,٢ %) يعيشون في حضرها – وذلك وفقًا لأحدث تعداد لسكان الجمهورية عام (٢٠١٧)(**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧**)، فإلى أي مدى القرية المصرية لديها الاستعداد لتحقيق مؤشرات، ومبادئ التنمية المستدامة، وتحديدًا في بُعدها البيئي؛ سواء في التعامل مع الأراض الزراعية، أو استخدامات مياه الري، أو استخدامات مياه الشرب ، تزامنًا مع استراتيجية مصر (٢٠٣٠) ؟

وإذا علمنا – بصفة عامة – أن الإنسان هو محور التنمية، وهو هدف الاستدامة أيضًا، ويمكن الاستثمار فيه، وبه، فهل هناك علاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية (كالنوع والحالة التعلمية)، والخصائص الاقتصادية (كمتوسط الدخل الشهري للأسرة، وحيازة الأراضي الزراعية)، للفرد الريفي، وبين مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة (سالفة الذكر) في بُعدها البيئي في القرية

المصرية ؟ وفي ضوء تلك الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للريفيين هل يمكن التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة في القرية المصرية، تطبيقًا على مجتمع الدراسة؟

تلك التساؤلات، وغيرها تشكل محور اهتمام الدراسة التي بين أيدينا، والتي تحاول توصيف واقع التنمية المستدامة في بُعدها البيئي في القرية المصرية.

أولاً : إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

١ – صوغ الإشكالية:

لما كانت إشكاليات الدراسات، والبحوث العلمية بصفة عامة تُثار من خلال تفاعل جدلي بين الفكر، والواقع (**زايد، أحمد، ٢٠٠٥، ص ٣**)، فإن إشكالية الدراسة التي بين أيدينا تظهر من خلال تلاقي هذين الرافدين؛ أما عن الرافد الأول، وهو "**الفكر**"، فيمثله هنا الموجهات النظرية السوسيولوجية، التي عُنيت بمحاولة فهم طبيعة العلاقة بين الإنسان، والبيئة التي يعيش فيها، لتحقيق التنمية المنشودة، فنجد – مثلًا – اسهامات "هربرت سنبسر" **H. Spenser** كان لها تأثيرًا قويًا في الاهتمام بدراسة البيئة من جانب علماء الاجتماع، وخاصة نظريته عن "المماثلة البيولوجية"، وتركيزه بصورة أساسية على أهمية الميكانيزم البيئي في إحداث التغيير، وعملية التكيف مع البيئة، كما نجد آراء "دور كايم" **Durkheim** الوظيفية عن "المورفولوجيا الاجتماعية"، إحدى الدراسات السوسيولوجية الهامة التي ركزت على الأساس البيئي للنظم الاجتماعية (**محمد، عبدالله عبدالرحمن وآخرون، ٢٠٠٧، ص ١٩٩**).

كما حاول علماء الاجتماع أمثال "جزيف هوبر"، و"مارتن جانيك"، وغيرهم من خلال تفسيرهم للسلوك الإنساني، ومدى قدرته على التكيف مع البيئة، صياغة بعض المفاهيم الهامة، مثل مفهومي "النسق الايكولوجي"، و"الأزمة الايكولوجية"، وفهم الاهتمامات البيئية ذات الصلة بتنظيم الإنتاج، والاستهلاك بشكل أكثر استدامة، والممارسات الاجتماعية الأكثر استدامة التي تنسجم مع البيئة، ومدعمة لقيام الأفراد بسلوكيات إيجابية تجاه البيئة تنبذ الإفراط في استنزاف الموارد غير المتجددة (**عبدالعاطي، السيد ومحمد، إحسان، ٢٠٠٠، ص ص٢٧٦ – ٢٨٠**)، وهكذا يؤكد أنصار الاتجاه الايكولوجي أنه لكي يعيش الأفراد في توازن، وانسجام مع البيئة ينبغي أن تكون ثقافة المجتمع، وقيمه مدعمة لقيام لأفراد بسلوكيات إيجابية تجاه البيئة، ولعل هذا التوجه يؤكد على أهمية "الوعي البيئي"، الذي ركز عليه "رونالد انجلهارت" في نظرية "التغير القيمي"، والتي أشار من خلالها إلى أن ظهور المشاكل البيئية في المجتمعات الغربية ارتبط بتغير نسق القيم، الذي أدى إلى ظهور قيم الفردية، والعالمية.

وبصفة عامة بلورت هذه الموجهات، وغيرها تفسيرات متباينة لطبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة، منها ما نظر إلى البيئة باعتبارها المحدد الأساسي لسلوك الإنسان، ومن ثم فالأفراد يعيشون في بيئة معينة، ويسلكون مسلكًا خاصًا بهم، ولهم اساليب حياة تختلف عن أساليب حياة الأفراد في بيئة أخرى، ومنها ما ركز على أن البيئة وسط يُسهم في تقديم فرص أمام الأفراد، ومن ثم يتمكن الأفراد من تحقيق ما يصبون إليه من خلال مساعدة البيئة لهم، ومنها ما نظر للبيئة على أنها تضع اختيارات أمام الأفراد، وتسهم في تعزيز بعض أنماط السلوك، بل وتؤدي إلى زيادة إدراك ووعي الأفراد بكيفية الاستفادة منها.

وأمام هذه التفسيرات المتباينة كان السؤال الذي يطرح نفسه على الباحثين هو أين المجتمع المصري، وتحديدًا المجتمع الريفي فيه، من هذه التفسيرات، وأيهم له الدور الأكبر في التأثير على الأفراد في التعامل مع القضايا البيئية ذات العلاقة بمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

أما عن الرافد الآخر، وهو "**الواقع**"، فيمثله هنا كل من الشواهد الميدانية الأمبريقية المستخلصة من نتائج العديد من الجهود البحثية، والتي أكدت في بعض منها وجود علاقة بين العديد من الخصائص الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية للأفراد، وبين ممارساتهم حول التعامل مع القضايا البيئية، بل وأكدت على أن تحقيق التنمية المستدامة مرتبط إلى حد كبير بارتفاع مستويات التنمية البشرية لدى الأفراد، في حين أشارت بعض النتائج الأخرى أنه ليس هناك أي علاقة بين خصائص الأفراد سواء الاجتماعية، أو الاقتصادية، وبين تحقيق بعض، أو كل مؤشرات البُعد البيئي للتنمية المستدامة تحديدًا، وهنا يظهر دور الدراسة الراهنة في محاولة فض هذا الاشتباك، من خلال إجراء الدراسة الميدانية في القرية المصرية، ومن ثم التعرف على العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، وبين تحقيق التنمية المستدامة في بُعدها البيئي.

كما يمثل "**الواقع**" أيضًا هنا في دراستنا الراهنة – بالإضافة إلى الشواهد الميدانية الإمبيريقية – المشاهدات، والملاحظات الذاتية الواقعية المجتمعية للباحثين في العديد من المناطق الريفية، وممارسات الريفيين فيها، مثل حفر ما يسمي بـ"**القيسون**"، وهو الحل القاتل البديل للتخلص من المخلفات الآدمية؛ لعدم وجود شبكات للصرف الصحي، وتكمن خطورة "**القيسون**" في حفر مواسير

خاصة للصرف، في عمق يصل إلى خزانات المياه الجوفية، أحد المصادر الأساسية لمحطات مياه الشرب في كثير من قرى ومحافظات مصر، هذا بجانب تلويث التربة الزراعية ذاتها.

إضافة إلى تلك المشاهدات الواقعية، فقد لاحظ الباحثان أن العديد من الريفيين يلجأون إلى إنشاء "**قيسون**" لسد احتياجات الأراضي الزراعية من المياه بسبب نقص مياه الري، تحت مسمي "آبار ارتوازية"، مع العلم أن عملية إنشاء آبار للمياه، لضخ مياه الري للأراضي الزراعية لها العديد من الاشتراطات منها، أن يبعد عن الصرف الصحي الموجود بالمنازل مسافة لا تقل عن (٢٠٠) متر؛ تجنبًا لاختلاطها بمياه الصرف.

هذه الممارسات، وغيرها كانت تثير العديد من التساؤلات في أذهان الباحثين، كانت تتعلق بكيفية تحقيق الاستدامة البيئية في القرية المصرية في ظل هذه الممارسات السلبية.

٢ – الأهمية العلمية والعملية للدراسة :

أ – الأهمية العلمية للدراسة :

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة الراهنة في الآتي :

- على الرغم من وجود العديد من الدراسات، والأبحاث التي عُنيت بقضايا "البيئة" و"التنمية"، إلا أن الدراسات، والأبحاث العلمية التي تناولت توصيف واقع التنمية المستدامة، وفي بُعدها البيئي تحديدًا، وفي قرية مصرية تظل متواضعة للغاية وقليلة، وبالتالي تُعد الدراسة الراهنة إحدى الإضافات البحثية الميدانية المتواضعة التي يمكن أن تضاف إلى الأعمال البحثية المرتبطة بعلم اجتماع التنمية، وعلم اجتماع البيئة.

- محاولة الدراسة الراهنة الاستفادة من بعض الرؤى النظرية لأفكار بعض علماء الاجتماع الكلاسيكيين، والمعاصرين في صياغة إطار تصوري ملائم، يمكن من خلاله تفسير العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية لعينة الدراسة في علاقتها ببعض مؤشرات التنمية المستدامة، وتحديدًا البُعد البيئي لها.
- إن هذه الدراسة تسهم – ولو بقدر قليل – في وضع مؤشرات ميدانية للبُعد البيئي للتنمية المستدامة في قرية مصرية، ومن ثم محاولة اختبارها في الواقع الميداني للريف المصري، مما يُسهل التعرف على واقع التنمية المستدامة في قرية مصرية.
- اجتهاد الدراسة في التنبؤ بمستقبل التنمية المستدامة في قرية مصرية يجعلها ترتبط بشكل كبير بالدراسات المستقبلية، ومن ثم يمكن أن تضيف الدراسة بُعدًا جديدًا في التعامل مع القضايا النظرية المستقبلية المرتبطة بالبيئة والتنمية.
- إن تناول الدراسة الراهنة للُبعد البيئي في مجال التنمية الريفية تحديدًا، ورصد واقعه في قرية مصرية، قد يوجه تركيز البيئيين التنمويين المعنيين بدراسات "البيئة"، و"التنمية" نحو مفهوم "**الحدود البيئية**"، الذي يعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وأن أي تجاوز لهذه الحدود الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة.

ب–الأهمية العملية للدراسة :

ولا شك أن الدراسات المثمرة هي التي تكون لها تطبيقات عملية، ومن ثم تستمد الدراسة الراهنة أهميتها العملية من خلال :

- يشير مفهوم "التنمية المستدامة" إلى مجموعة واسعة من القضايا، فهي تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد، والبنية، والقدرة المؤسسية، ومن ثم يحتاج صانعوا القرار إلى معلومات واقعية للمضي قدمًا نحو التنمية المستدامة، ومن ثم فإن الدراسة الراهنة بصياغتها لمؤشرات التنمية المستدامة في بُعدها البيئي قد تمكن أصحاب القرار، وواضعي السياسات من معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح، بل وتساعدهم على رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.
- إن استهداف الدراسة الراهنة لتوصيف واقع التنمية المستدامة في قرية مصرية يجعلها تكشف عن ملامح الوعي، واتجاهات المواطنين في مجتمع الدراسة تجاه قضايا البيئة، وتحديدًا البيئة الزراعية، الأمر الذي إما أن ينذر بخطر، ومن ثم يجب التدخل مباشرة لرفع الوعي، وتغيير الاتجاهات بمختلف الآليات، والقنوات التي يمكن من خلالها رفع وعي الريفيين، أو أن يبعث على الطمأنينة بوعي المواطنين تجاه بيئتهم الزراعية، وهنا تكمن أهمية أخري للدراسة الراهنة.
- يمكن أن تفيد الدراسة الراهنة في دعم المحور الاستراتيجي "للبُعد البيئي" الذي تبنته الحكومة المصرية في استراتيجيتها للتنمية المستدامة لمصر حتي عام (٢٠٣٠)، والذي يصبو إلى: "أن يكون البُعد البيئي محورًا أساسيًا في كافة القطاعات التنموية، والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية، ويدعم عدالة استخدامها... بما يضمن حقوق الاجيال القادمة فيها.." (**وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ص ١٨٧**)، وذلك من خلال عمل بحثي ميداني، يصف واقع التعامل مع الأراضي الزراعية، واستخدامات مياه الري،

ومياه الشرب لدى الريفيين، ومن ثم إما إعادة النظر في السياسات المتبعة، أو الإبقاء عليها، وتحديثها، وفق التطورات المحلية والمستجدات العالمية.

٣ – أهـداف الدراســة :

في ضوء صوغ إشكالية الدراسة، وأهميتها العلمية والعملية يمكن تحديد أهداف الدراسة في مجموعة الأهداف الأتية:

أ – توصيف واقع التنمية المستدامة في القرية المصرية، من خلال التعرف على كيفية التعامل مع الأراضي الزراعية، وكيفية التعامل مع استخدامات مياه الري، واستخدامات مياه الشرب.

ب– التعرف على مدى استعداد القرية المصرية لتطبيق مؤشرات، ومبادئ التنمية المستدامة في بُعدها البيئي.

ج– الكشف عن العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية، وتحديدًا "الحالة التعليمية"، و"النوع"، وبين كل من: التعامل مع الأراضي الزراعية، واستخدامات مياه الري، واستخدامات مياه الشرب كمؤشرات أساسية لتحقيق البُعد البيئي للتنمية المستدامة.

د– الكشف عن العلاقة بين بعض الخصائص الاقتصادية، وتحديدًا "متوسط الدخل الشهري للأسرة الريفية"، و"حيازة الأرض الزراعية"، وبين كل من: التعامل مع الأراضي الزراعية، واستخدامات مياه الري، واستخدامات مياه الشرب ، كمؤشرات أساسية لتحقيق البُعد البيئي للتنمية المستدامة.

هـ – التعرف على مستقبل التنمية المستدامة في القرية المصرية في ضوء الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للريفيين.

و – الخروج بمجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تفيد وتوجه صانع القرار، فيما يتعلق بقضايا البيئة والتنمية.

٤ – تساؤلات الدراســـة :

يتمثل تساؤل الدراسة الأساسي في التساؤل الأساسي الأشكالي التالي:

ما علاقة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأرباب الأسر بتحقيق البُعد البيئي للتنمية المستدامة في القرية المصرية ؟

وينبثق من هذا التساؤل الأساسي عدة تساؤلات فرعية:

أ- ما مدى إستعداد القرية المصرية في التعامل مع الأراضي الزراعية، واستخدامات مياه الري، واستخدامات مياه الشرب كمؤشرات أساسية لتحقيق البُعد البيئي للتنمية المستدامة في القرية (مجتمع الدراسة)؟

ب-ما العلاقة بين النوع، والحالة التعليمية (كخصائص اجتماعية لأرباب الأسر) وبين التعامل مع الأراضي الزراعية، واستخدامات مياه الري، واستخدامات مياه الشرب كمؤشرات لتحقيق البُعد البيئي للتنمية المستدامة ؟

ج-ما العلاقة بين متوسط الدخل الشهري للأسرة الريفية، وحيازة الأرض الزراعية (كخصائص اقتصادية لأرباب الأسر) وبين التعامل مع الأراضي الزراعية، واستخدامات مياه الري، واستخدامات مياه الشرب كمؤشرات أساسية لتحقيق البُعد البيئي للتنمية المستدامة ؟

د- هل يمكن التنبوء بتحقيق التنمية المستدامة في بُعدها البيئي في ضوء بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للريفيين في القرية المصرية، إذا ما استمرت عليه الأن؟

ثانيًا : التراث البحثي والنظري للدراسة :

١ – الدراسات السابقة :

قلما نجد بين الدارسين، والباحثين في علم الاجتماع ، سواء في مصر، أو في العالم العربي من أهتم بدراسة تأثير أحد، أو بعض الخصائص الاجتماعية أو الخصائص الاقتصادية على التنمية المستدامة بعامة، أو على البُعد البيئي للتنمية المستدامة بخاصة، ولكن في المقابل نجد اهتمامًا واسعًا بدراسته على المستوى العالمي.

ويكمن أساس الاهتمام بدراسة تأثير تلك الخصائص في الانطلاق من أن التغيير الاجتماعي الحقيقي يبدأ من التغيير الفردي، فلا يمكن للمرء أن يقدم لمجتمعه ما لم يستطيع أن يقدمه لنفسه.

وقد تناولت هذه الأبحاث تأثير أحد، أو بعض تلك الخصائص من جوانب، وزوايا متعددة؛ فمنها من ركزت على تأثير الفقر على تحقيق التنمية المستدامة بعامة، وسلوكيات الأفراد تجاه البُعد البيئي بخاصة، في حين ركزت أخرى على الدوافع الاجتماعية **The Social Drivers** المدعومة بالقيم، والمعايير الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وأهتمت ثالثة بدراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية (سواء للأفراد أو للمجتمع) وبين تحقيق تنمية بيئية مستدامة.

وبالطبع فقد أختلفت وتعددت المنطلقات الفكرية التي انطلق منها كل بحث؛ وذلك وفقًا لتوجه الباحث الايديولوجي، والنظري، كما تنوعت وتعددت

الأهداف التي استهدفها كل بحث، بحيث يتمحور كل بحث حول مجموعة من الأهداف التي تم صياغتها على أساس الإشكالية التي انطلق منها.

واتفاقًا مع القول الذي يشير إلى أن الاطلاع على الدراسات، والبحوث السابقة لا يعني الإطلاع على الدراسات، والبحوث ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة، أو البحث فقط، بل يجب على الباحثين الاطلاع على الدراسات، والبحوث السابقة سواء مست الموضوع الذي يتناولونه من قريب أم من بعيد **(خليل، نصر، ١٩٨٦، ص ١٠)**

وانطلاقًا من مقولة "هندرسون" **Henderson** والتي تشير إلى أن "التصنيف يُعد ألزم اللزوميات للبحوث العلمية" **(دياب، فوزية، ٢٠٠٣، ص٧٧)**، فقد تم تصنيف الدراسات، والبحوث (النظرية والتطبيقية) التي وقعت يد الباحثين عليها إلى نمطين، **الأول:** يشمل الدراسات، والأبحاث المرتبطة بموضوع البحث الحالي التي أولت اهتمامًا بالتعرف على تأثير أحد، أو بعض الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية على تحقيق التنمية المستدامة من منظورها البيئي؛ أي التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بقضية الدراسة الراهنة.

والثاني: يضم الدراسات، والبحوث التي أولت اهتمامًا ملحوظًا بمراعاة البُعد البيئي للتنمية المستدامة، بمؤشراته المختلفة، سواء التعامل مع الأراضي الزراعية، أو استخدامات مياه الري والصرف الزراعي، وكذلك استخدامات مياه الشرب؛ أي التي ترتبط ارتباطًا غير مباشرًا بقضية الدراسة الراهنة. وفيما يلي سنعرض لأهم تلك الدراسات، وذلك على النحو التالي :

أ- الدراسات والأبحاث ذات الصلة المباشرة :

- ويأتي في مقدمة تلك الدراسات أو هذه الأبحاث المقالة البحثية لـ (**Benaim, Andre et al, .2008**)، عن البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، والتي استهدفت مساعدة ممارسي الإستدامة في تحديد وإزالة الحواجز التي تُقوضّ قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم، وتوفير إرشادات لصانع القرار تتعلق بكيفية مراعاة الاحتياجات البشرية، التي تعكسها الخصائص المجتمعية للأفراد، والتي تنعكس بدروها على سلوكياتهم وتصرفاتهم، هذا بالإضافة إلى تحديد الشروط الدنيا التي يجب إكسابها للأفراد، أو توافرها لتحقيق الإستدامة، وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف اعتمد الباحثون على صياغة "إطار للتنمية الاستراتيجية المستدامة" **The Frame Work for Strategic Sustainable Development (FSSD)** يمكن من خلاله مراعاة الاحتياجات البشرية في التخطيط للتنمية المستدامة، كما أعتمدوا أيضًا على دراسة حالة لمجتمع الدراسة "المجتمع السويدي"، مكونة من أربع مراحل هي: التعرف على خلفية مجتمع الدراسة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، دراسة عمليات التنمية الاجتماعية التي تمت بالفعل، تحديد خصائص عمليات التنمية، معرفة آراء الخبراء، وردود أفعالهم، هذا بالإضافة إلى مراجعة شاملة للأدبيات، ودراسات الحالة ذات الصلة، وقد تبين من نتائج الدراسة أن أهم الخصائص التي يمكن من خلالها إزالة العقبات التي تحول دون تلبية الاحتياجات البشرية هي: التعاون، الشفافية، الانفتاح، الشمولية، المشاركة، أما عن أهم الحواجز، والعراقيل التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، فتمثلت في: دفع أجور

غير عادلة، عدم تحقيق رعاية صحية ملائمة، وهذه العراقيل منها ما هو فردي مرتبط بالقيم والسلوكيات، ومنها ما هو مجتمعي.

- واستهدفت دراسة "لميس" (**محمد، لميس،٢٠١٠**) تحديد العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في: العمر، مستوى التعليم، ملكية الأرض، مساحة الأرض، وبين تحقيق التنمية البيئية المستدامة، وتحديدًا التنمية الزراعية، كأحد مؤشرات البُعد البيئي للتنمية المستدامة، وذلك في محافظة "طوباس"، بنابلس الفلسطينية، ولتحقيق أهداف دراستها، قامت الباحثة بتحديد ثلاثة مؤشرات إجرائية للتنمية الزراعية المستدامة، هي: طرق الري المستخدمة، العمليات الزراعية، الإرشاد والتطوير الزراعي، وقامت الباحثة بتصميم صحيفة "استبيان بالمقابلة"، لاستيفاء بيانات الدراسة من عينة عشوائية بسيطة من مزارعين محافظة "طوباس"، بلغت (٥٠٠) مفردة، وبذلك تكون الباحثة قد اعتمدت على منهج "المسح الاجتماعي" بالعينة كطريقة منهجية في جميع بيانات دراستها، هذا بجانب إجراء بعض المقابلات مع بعض المسئولين المحليين في مختلف الوحدات الزراعية بالمحافظة، وقد أوضحت نتائج دراستها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات العمر، ومستوى التعليم، وحيازة الأرض، والمساحة المملوكة من الأراضي الزراعية للريفيين، وسنوات الخبرة في الزراعة، والنمط الزراعي، على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة بمؤشراتها الثلاثة.
- وفي الدورة الثانية والخمسين لـ "لجنة التنمية الاجتماعية "، قدم ورقتهما البحثية (**Dugarova, Esuna and Utting, Peter, 2014**)

بغرض التعرف على الدوافع الاجتماعية (الخصائص) التي يكمن وراءها تحقيق التنمية المستدامة، على اعتبار أن تلك الدوافع الاجتماعية تشكل عمليات التغيير الاجتماعي، وأنها ترتبط ارتباطًا شديدًا بالبناء الاجتماعي، والمؤسسات الاجتماعية، وهي التي تحدد تفضيلات الناس وسلوكياتهم، وإمكاناتهم، وقدراتهم على التغيير، وحددت الدراسة أمثلة عديدة لهذه الدوافع، مثل: الطبقة التي ينتمي إليها الأفراد، والنوع، والعرق، والمستوي الاجتماعي، مؤكدة على أن تلك الدوافع مدعومة بالعديد من المعايير، والقيم الاجتماعية التي لها بالغ الأهمية في حدوث الاستدامة، مشيرة إلى أن أسباب عدم تحقيق تنمية مستدامة ترجع إلى حد كبير إلى خصائص اجتماعية، مثل: الفقر، والإقصاء الاجتماعي، وغياب العدالة الاجتماعية، وانتهاك حقوق الإنسان، وهذه الخصائص تعمل كدوافع سلبية، بحيث يكون لها عظيم الأثر في تأثيرها على الأفراد، وعلى سلوكياتهم تجاه إستنزاف الموارد الطبيعية، وقد استنتجت الورقة البحثية أنه لضمان تحقيق تنمية مستدامة، وبالتحديد التنمية البيئية، فإن ذلك يتطلب الحد من الفقر، بأبعاده المختلفة، وتعزيز فرص العمل اللائق، وتمكين التوزيع العادل للموارد، وزيادة المشاركة العامة لتحقيق الاندماج الاجتماعي، كما استنتجت الورقة أيضًا أن عدم تحقيق تلك الأبعاد، وعدم ومراعاتها عند أفراد المجتمع يهدد المكاسب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية التي تحققت منذ مطلع الألفية؛ حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى معالجة الأسباب البنائية وراء الفقر، وعدم المساواة، والظلم الاجتماعي، من أجل تهيئة الظروف لمستقبل مستدام اقتصاديًا، واجتماعيًا، وبيئيًا.

- كما عُنيت الورقة البحثية التي قدمها (**Francis, Tazozacha, 2001**) في مؤتمر "الفقر والتنمية المستدامة"، الذي عُقد في مدينة "بوردو"، بدولة "فرنسا" عام (٢٠٠١) بقضية الفقر، وتأثيره على تحقيق التنمية المستدامة بعامة، وتحقيق بُعدها البيئي بخاصة، واصفة الفقر على أنه أفتك الفيروسات في الوجود، ومتسائلة عن كيفية تحقيق تنمية بيئية مستدامة في مجتمع يسوده الفقر، وكيف يمكن الحديث عن تنمية مستدامة من الأساس، وهناك انتهاك لأبسط حقوق الإنسان؟ وقد استنتجت الورقة البحثية بعد استطلاعها لمختلف التراث السابق، والدراسات ذات الصلة، أن تأثير الفقر على التنمية المستدامة مدمر؛ وذلك مرده إلى عدم قدرة الفقراء على تسخير الموارد، وهذا التأثير ملاحظ بشكل كبير في القطاع الزراعي، ممثلاً بالمزارعين الفقراء، الذين يؤمنون بعدم جدوى الزراعة؛ لافتقارهم شراء المعدات الحديثة التي تساعدهم لتحسين التربة، وتحسين الزراعة، والتعرف على الطرق الحديثة في الزراعة، والتي لا شك أنها تساعد على عدم تجريف الأراضي الزراعية، ولهذا فإن التنمية البيئية المستدامة معرضة إلى خطر كبير بسبب الفقر، فمعظم المشاكل الحادثة في القارة السمراء، والمؤثرة إلى حد كبير على تحقيق التنمية المستدامة، بكل أبعادها مرتبطة بالفقر، وقد أوصت الورقة البحثية بضرورة إعطاء التنمية المستدامة في إفريقيا معاملة خاصة، تلك المعاملة الخاصة تتمثل في القضاء على الفقر، فلا يعقل ترك الجوهر، والبحث وراء المظهر، وإذا كان المجتمع العالمي لا يستطيع مساعدة الكثيرين من الفقراء، فلن يستطيع إنقاذ القلة من الأثرياء؛ لأنه بذلك سيظل حلم التنمية المستدامة بعيد المنال.

- وتسائل (Awan, Abdul Ghafoor, 2013, Pp 741- 761) في دراسته الوصفية سؤالًا بالغ الأهمية يتعلق بكيفية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في ظل التدهور البيئي الحادث في المجتمع، وما العلاقة بين البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي؟ حيث افترضت دراسته إستحالة تحقيق تنمية بيئية مستدامة في ظل معاناة شديدة من قِبل الشرائح الفقيرة، والعكس صحيح، وفي سبيل الإجابة عن تلك التساؤلات، وأختبار مدى صحة فروض دراسته، اعتمدت الدراسة على إعداد "مقياس" ثلاثي لعينة من الأفراد؛ لقياس تأثير التلوث البيئي على الفقراء، هذا بجانب الاعتماد على "البيانات الثانوية"، التي أمكن الحصول عليها من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وإجراء تحليل مضمون لها، وقد خلصت الدراسة إلى أن كل من البلدان المتقدمة والنامية مسئولة عن المخاطر البيئية الحادثة؛ حيث تستخدم البلدان المتقدمة الموارد الطبيعية استخدامًا مفرطًا للتصدير وتحقيق التنمية الاقتصادية، في حين تستغل البلدان الفقيرة، كامل مواردها من أجل إشباع فقرائها، مما أدى إلى الاستغلال المفرط من كلا الجانبين، واستنتجت الدراسة أيضًا أن الفقراء في الغالب هم الذين يعانون من عواقب التدهور البيئي، على عكس الأغنياء، كما أنهم – أي الفقراء – أكثر استخدامًا لموارد البيئة؛ لأنهم يسعون إلى سد جوعتهم، وإشباع حاجتهم، بما في ذلك استهلاك مياه الشرب، وأوصت الدراسة بضرورة استهداف المجتمعات الفقيرة أولًا عند الحديث عن سياسات مقدمة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في بُعدها البيئي.

- وفي دراسة أجراها فريق من الباحثين الروس (**Trukhachev, Vladmir et al, 2015, Pp 164 – 179**) عن: "تأثير حيازة الأراضي الزراعية على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة" ، أفترضت أن حيازة الأراضي الزراعية الفعالة ستساعد على حل مشكلات محددة في مجال التنمية الزراعية المستدامة، وتساءلت: هل ارتفاع معدلات حيازة الأراضي الزراعية كفيل بإحداث تنمية زراعية مستدامة؟ ومن ثم تنمية بيئية مستدامة؟ أم أن حيازة الأراضي الزراعية ستؤدي إلى استخدام غير ملائم، ومن ثم انخفاض إنتاجيتها؟ ومن أجل الإجابة على تلك التساؤلات قام الباحثون بإجراء دراسة مسحية لعدد من المنظمات الزراعية في مدينة "كراي ستافربول"، وهي إحدى الكيانات الفيدرالية في دولة "روسيا"، وتحتوي على عدد كبير من المدن، والقرى الزراعية، حيث بلغ عدد المنظمات الزراعية التي أجراها المسح (٢٤٩) منظمة زراعية، هذا بجانب الاعتماد على البيانات الثانوية؛ وكان الهدف من عملية المسح هو التعرف على أعداد المستأجرين، وقيمة الإيجار، وطبيعة المستأجرين، من حيث كونهم مزارعين أكفاء، أم مجرد مستأجرين من أجل الاستفادة من مميزات رخص الحيازة، وربط كل ذلك بالإنتاجية الزراعية في "كراي ستافروبول"، وقد تبين من نتائج الدراسة أن الحالات التي يكون فيها هناك عقد إيجار موثق لحيازة الأرض، وبقيمة كبيرة يكون له عظيم الأثر على الإنتاجية الزراعية، ومن ثم له تأثير حاسم على تأمين الاستدامة البيئية للأراضي الزراعية، مما جعل الدراسة توصي بضرورة ربط قيمة الايجار بكفاءة الإنتاجية الزراعية؛ بمعنى أن الأشخاص المسيئون في استخدام أراضيهم الزراعية، وتكون معدلات إنتاجيتهم

الزراعية منخفضة، يتم تحصيل قيمة إيجار عالية منهم، ومن الممكن أيضًا سحب رخص حيازتهم الزراعية، والعكس صحيح في حالة الإنتاجية العالية.

- وأجرى "ابن عمر" (**ابن عمر، حافظ، ٢٠١٥، ص ص٦٠- ٧٦**) دراسته؛ بهدف التعرف على أثر البطالة، وخلق فرص عمل على تحقيق التنمية المستدامة في دولة "تونس"، وقد افترضت الدراسة أن التقليص من معدلات البطالة، من خلال خلق المزيد من فرص العمل يسهم في النهوض برفاهية الأفراد، مما يمكن من تحقيق تنمية مستدامة في المجتمع التونسي، ومن أجل التحقق من تلك الفرضية اتخذ الباحث من دراسة الحالة منهجًا له، محاولًا التعرف على نسب البطالة، ومعدلات الفقر في دولة "تونس"، من خلال الاطلاع على مختلف الإحصائيات من المراكز الإحصائية الرسمية فيها، وحاول الباحث ربط تلك المعدلات بمعدلات تحقيق التنمية المستدامة في الجمهورية التونسية، بأبعادها الثلاثة (الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية) وقد استنتجت الدراسة أن تقليص ظاهرة البطالة، وتوفير فرص عمل، يُعدا عاملين أساسيين للنهوض برفاهية الأفراد والمجتمعات، ثم بعد ذلك يأتي الحديث عن تحقيق التنمية المستدامة، فمن الصعب تحقيق نتائج إيجابية في مجال التنمية المستدامة في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الأفراد، واستنتجت أيضًا أن فرص "تونس" في تحقيق التنمية المستدامة مهددة؛ وذلك سببه ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الفقر.
- كما عُنيت الدراسة المقدمة من كل من (**Ivankina, Lubov and Anikina, Ekaterina, 2015, Pp 128- 134**) بفهم فلسفة التنمية

المستدامة عن طريق الرعاية الاجتماعية كآلية تنظيمية، تأكيدًا على بعدين أساسيين، الأول: أن كل من التنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة أصبحتا أكثر اعتمادًا على فهم الجوانب الذاتية للأفراد، والتكوين الاجتماعي لهم، والثاني: أن النهج الحديث لتحقيق التنمية لم يعتمد في المقام الأول على المهيمن الاول، وهو البُعد الاقتصادي، ولكن لابد من تحقيق التوازن بينه، وبين الوسط الاجتماعي الثقافي الذي نشأ فيه الأفراد، وقد استعرضت الدراسة أحد أعمال "هابرماس" النظرية عن عالم الحياة اليومية مقابل عالم النظام، والتي استعرضت الدراسة من خلالها أن العالم متعدد الأبعاد، كنظام متكامل، ومن ثم فإنه ينظر إلى الرفاهية الاجتماعية، والتنمية المستدامة على أنهما نظامين وظيفيين، يدمجا القيم، والعادات، والنوايا الشخصية، ومن ثم يؤثر هذا العالم على فعل الأفراد وسلوكياتهم الخاصة، وقد استخلصت الدراسة أن الرخاء الاجتماعي عامل رئيس؛ لتحقيق الاستقرار في العلاقات الاجتماعية، وأن الاستدامة، والرفاهية عمليتان مترابطتان، موحدتان بمبدأ التكامل المتبادل، وأن التنمية المستدامة يمكن تحقيقها جنبًا إلى جنب مع الرفاهية الاجتماعية، ولكن من خلال حماية، وصون حقوق الإنسان المتمثلة في مستوى تعلم ملائم، ومستوى إقتصادي معقول، ومأكل ومشرب ملائمين.

ب- **الدراسات والأبحاث ذات الصلة غير المباشرة :**

- ويأتي في مقدمة هذا النمط الورقة البحثية المقدمة من **(Haji, Aso anh Kumarasuriyar, Anoma, 2016, Pp 23 – 34)** والتي استهدفت التعرف على معنى الاستدامة الاجتماعية، والعوامل المرتبطة بها، والمؤثرة فيها،

حيث تفترض الورقة أن الاستدامة البيئية، والاقتصادية تتأثر تأثرًا كبيرًا بمدى توافر الاستدامة الاجتماعية، وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف، والتحقق من تلك الفروض اعتمد الباحث على "تحليل مضمون" الدراسات، والكتابات السابقة ذات الصلة، وقد توصلت الورقة إلى أن الاستدامة الاجتماعية شرط أساسي لتحقيق الاستدامة البيئية، والاقتصادية؛ لأنه ببساطة لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، فتحقيق الاستدامة البيئية يكمن في تحقيق الاستدامة الاجتماعية بكل مؤشراتها.

- وجاء بحث "عبدالعزيز" (**عبد العزيز، أحمد، ٢٠١٦، ص ص ٥٩ – ٨٣**) ليُسلط الضوء على موضوع هام يرتبط بالخلل الحادث في التركيبة السكانية في بلدان "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، وبخاصة في دولة "الكويت"، ومدى تأثير هذا الخلل في التنمية المستدامة من خلال عرض بعض الآثار السلبية في الجوانب الديموجرافية، وفي بعض الجوانب البيئية، وتساءل البحث: هل هناك تداعيات للخلل في التركيبة السكانية في بلدان الخليج على التنمية المستدامة؟ هل هناك تداعيات للخلل في التركيبة السكانية على الجوانب الديموجرافية، والاقتصادية والاجتماعية، والبيئية؟ وفي سبيل الإجابة على تساؤلات البحث اعتمد على "البيانات الثانوية"، ومصادرها الأساسية، كموقع "الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج"، و"مختلف الإصدارات الإحصائية"، وقد استخلص البحث أن أحد الأسباب الرئيسة في حدوث خلل للتركيبة السكانية هو انخفاض نسبة العمالة الوطنية مقارنة بإجمالي العمالة بدولة الكويت، الأمر الذي يؤثر بالسلب على تحقيق

التنمية المستدامة، حيث أن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل بسبب الاعتماد على العمالة الوافدة، الأمر الذي من شأنه أن يرفع معدلات البطالة بين الكويتيين، كما استخلص البحث أيضًا أن تدني مستوى التعلم للعمالة الوافدة يؤثر أيضًا على تحقيق التنمية المستدامة، حيث يؤدي الاعتماد على هذا المستوى من العمالة إلى إحجام الوحدات الاقتصادية عن استخدام التقنيات الحديثة، وهو ما يؤدي إلى صعوبة تنفيذ برامج إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة منخفضة التكاليف.

- وتناولت دراسة (**Boeve–de Pauw, Jelle et al, 2015, Pp 15693-15717**) قضية بالغة الأهمية تتعلق بأهمية، وفعالية التعليم ومناهجه؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أو ما يسمي بـ "برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة" **Education for sustainable Development (ESD)** [*]، وتناولت الدراسة بالتحليل مدى تنفيذ برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة في الفصول الدراسية في جميع أنحاء دولة "السويد" ومدى تأثير البرنامج – الذي تم إطلاقه بالفعل في مختلف مدارس "السويد"– على نتائج الطلاب، مثل معرفتهم، وسلوكهم تجاه التنمية المستدامة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثون على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث

[*] برنامج أطلقته "الأمم المتحدة" عام (٢٠١٥) كأحد المتطلبات الرئيسة للتعامل مع الاستدامة. حيث تتمثل الفكرة الأساسية لبرنامج ESD هو تمكين الطلاب من تطوير القدرات الذاتية. وتعزيزها. بما في ذلك القدرات الأساسية: كالقراءة. والكتابة. والحساب. وتعزيز أيضًا القدرات العالية كالإبداع. والتفكير الموجه نحو قضايا البيئة. وإدراج ذلك في مضامين المناهج الدراسية. فهو باختصار برنامج لتحسين محتوى التعليم. ومناهجه الدراسية بالطريقة التي تمكن الفرد من المساهمة. والمشاركة في عمليات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها. أنظر :

Hoffman, Thomas and Siege, Hannes. (2019). What is Education for Sustainable Development (ESD)?. ESD Expert Net. Retrieved from. http://www.esdexpert.net/files/ESDExpert/pdf/Was_wir_tun/Lehr%20und%20Lemmaterialien/What_is_Education_for_Sustaninable_Development.pdf. Accessed on . 28-8-2019.

تم اختيار عينة عشوائية للطلاب في الفئة العمرية (١٢ : ١٩ سنة)، والذين بلغ عددهم (٢٤١٣) طالب، موزعين على الصفوف (السادس، والتاسع، والثاني عشر) لـ(٥١) مدرسة في جميع أنحاء دولة "السويد"، وتم تصميم "مقياس"؛ لتطبيقه على الطلاب، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها أن التعليم أداة أساسية لدعم، وتعزيز عملية التنمية المستدامة، وأن إدماج ممارسات الاستدامة، ومتطلبات تحقيقها في المناهج الدراسية، أمر بالغ الأهمية لتحقيق نتائج أفضل للتنمية المستدامة، مما يمهد الطريق لمستقبل أكثر استدامة.

- ومن أقرب الدراسات السابقة غير المباشرة للدراسة الراهنة تلك التي قام بها الباحثان "جاسم" و"صياد" (**جاسم، أحمد وصياد رائد، ٢٠١٢، ص ص ٣٦٣ – ٣٧٧**) على المجتمع العراقي؛ بهدف التعرف على أهم الملوثات البيئية ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة، وكذلك التعرف على واقع البيئة العراقية وصولًا إلى معالجات لهذا التلوث وفقًا للأساليب الحديثة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على كل من "المنهج الاستقرائي"، و"المنهج التحليلي" بالاعتماد على بعض التقارير الدولية الصادرة عن "الأمم المتحدة"، وكذلك البيانات الصادرة عن "وزارة التخطيط العراقية"، و"الجهاز المركزي للإحصاء"، وبيانات "وزارة البيئة"، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة هي أن البيئة العراقية واجهت تحديات مختلفة تمثلت في النمو السكاني السريع، وهو يمثل التحدي الرئيس للتنمية المستدامة، وما رافقه من هدر كبير في عناصر البيئة، فضلًا عن عدم الاعتماد على الأساليب الحديثة في معالجة

الملوثات الناتجة عن الحروب التي ألقت بظلالها على واقع التلوث البيئي مما انعكس سلبًا على البيئة العراقية بشكل عام.

- وتمثل الهدف الرئيس من الدراسة التي أعدها "رشاد"(**رشاد، السيد، ٢٠٠٧، ص ص ٢٣٥ – ٣٢٢**) في التعرف على الأبعاد الاجتماعية لمشكلة التلوث البيئي في القرية المصرية، وتحديد أهم العوامل المسؤولة عن ظهور تلك المشكلة، والآثار المترتبة عليها، وطُبقت هذه الدراسة على قريتين بمركز "الدلنجات"، بمحافظة "البحيرة"، إحداها قرية تقليدية (الميسين)، والأخري مستحدثة (أحمد رامي)، واستخدم الباحث "الأسلوب الوصفي"، بالإضافة إلى أسلوب "التحليل المقارن"، وجمع بياناته الميدانية من خلال دليل "دراسة الحالة"، وجاءت النتائج لتوضح أن الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة من أهم الأسباب المؤدية للتلوث البيئي في القرية المصرية، كما كشفت الدراسة الميدانية عن التأثير السلبي للتلوث البيئي في قريتي الدراسة على بنية العلاقات الاجتماعية داخل الاسرة الريفية، وكان من أبرز تلك المشاكل، والخلافات بين الأسر: طفح المجاري، ووضع أكوام القمامة داخل الكتلة السكنية للقريتين، ووضع اليد على الأراضي الفضاء لوضع القمامة فيها، وصرف المجاري.
- وتناولت دراسة "صوالحة" (**صوالحة، مرام، ٢٠٠٧**) تحليلاً لاستعمالات الأراضي في مدينة "طولكرم"؛ وذلك من خلال دراسة المخططات الهيكلية للمدينة منذ عام (١٩٤٥)، وحتي عام (٢٠٠١)، مع التركيز على الاستعمال الزراعي للأرض، وكان الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو اقتراح إستراتيجيات لحماية الأراضي الزراعية في مدينة "طولكرم" في ضوء التوسع العمراني المستقبلي

وذلك بقصد الحد من تناقص المساحة المخصصة للاستعمال الزراعي في المخططات الهيكلية للمدينة، وقد أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن غياب استراتيجيات تطوير الاراضي الزراعية والحفاظ علىها، لتحقيق التنمية المستدامة البيئية مرده غياب الأنظمة، والقوانين وغياب آليات تطبيقهما.

ج- <u>تعليق عام على الدراسات السابقة وموقف الدراسة الراهنة منها</u>:

لاشك في أن الحصول على كيان منظم من المعرفة الامبيريقية يمثل الهدف الرئيس لأي بحث علمي يتجه نحو الواقع توصيفًا له، وتفسيرًا لمكوناته، وإذا كانت دراسة الواقع هي مصدر المعرفة الامبيريقية فإن الرجوع للدراسات السابقة يمثل نقطة انطلاق موضوعية ومنهجية (**مصطفي، محمود وهندي، عثمان، ١٩٩٣، ص٣٧٠**)، ومن ثم فإن تحليل الدراسات السابقة يفيد الدراسة الراهنة فى العديد من النقاط الجوهرية، أبرزها:

- الاستفادة من بعض الأُطر النظرية التاريخية والمعاصرة، التى استفادت منها الدراسات السابقة؛ حيث أمكن للدراسة الراهنة الوقوف على بعض النظريات، والانطلاق منها من خلال هذا التراث البحثى، مثل نظرية تغير القيم لـ"انجلهارت".
- الاستفادة من الدراسات السابقة فى التأكيد على الأُطر المنهجية الملائمة والمناسبة للدراسة الراهنة، ومن ثم تحقيق الاستفادة الكاملة فى استخدامها.

أما عن أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الراهنة فيتمثل فى:

- محاولة التركيز على توصيف واقع القرية المصرية فى ضوء بعض مؤشرات التنمية المستدامة من خلال تحديد بعض المؤشرات البيئية.

- الانطلاق فى تحديد بعض مؤشرات التنمية المستدامة فى بُعدها البيئى، من خلال الرجوع إلى مؤشرات التنمية المستدامة فى المنطقة العربية، "الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية"، مما يضفى الصبغة الأمبريقية العلمية فى تحديد مؤشرات بيئية للتنمية المستدامة.

٢-الإطار المفاهيمي للدراسة :

أ- حول مفهوم التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هي "استخدام الموارد بطريقة تحافظ على البيئة من أجل الأستمرار في تلبية الحاجات المستقبلية، وكذلك الاحتياجات الحالية"، وعلى حد تعبير لجنة "برونتلاند"، والتي شاع من خلالها المصطلح فإنه يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، و"الاستدامة" تعني القدرة على الحفاظ على نشاط، أو توفير مورد، حيث تستدعي التنمية المستدامة "نظرة طويلة المدي" ليس فقط فيما يتعلق بما هو الأفضل الآن، ولكن بما هو الأفضل الآن والذي سيظل الخيار الأفضل مستقبلاً، وفيما يتعلق بالتأثير على المستقبل فالاستدامة ليست شيئًا يتم تحقيقه بقدر ما يتم صيانته وأخذه في الاعتبار بإستمرار، وربما يتم تعديله، فهي مصدر جديد نسبيًا للقلق عند الحديث عن انعدامها، وتشمل مجموعة واسعة من الطرق والتفسيرات فيما يتعلق بأفضل مسار للعمل (**Ktepi, Bill, 2009, P 2**).

ويعتمد صانعوا السياسات، والقرارات على نطاق واسع، ويستخدمون نموذج التنمية المستدامة للتخطيط لمستقبل مجتمعاتنا، والأستدامة على النحو المحدد في مؤتمر "الأمم المتحدة" المعني بالعدالة البشرية في "ستوكهولم"

(١٩٧٢)، وتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، الذي حمل عنوان: "مستقبلنا المشترك" (١٩٨٧)، وأجندة القرن الحادي والعشرين المعتمدة في قمة الأرض (بريودى جانيرو، ١٩٩٢)، ركزت على البيئة المادية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وظلت الشواغل البيئية تشكل حجر الزاوية للتنمية المستدامة، ومع نضوج المفهوم يتم التركيز بشكل متزايد على الترابط بين البيئة المادية، والأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية للتنمية، مما أدى إلى نموذج الأستدامة ذو الركائز الثلاث، وفي السنوات الأخيرة اتسع المجال للنقاش، ولمزيد من التفكير حول دور العوامل الثقافية في الاستدامة، أو التنمية المستدامة كموضوع متعدد الجوانب لاهتمام مجموعة من التخصصات، والسياقات فصعد نموذج الركائز الأربع للاستدامة في عدد من البلدان (**Duxbury, Nancy et al, 2012, P 3**).

ولقد تطور الفهم العام للتنمية المستدامة عالميًا وخلال المؤتمرات والفعاليات لينتهي إلى أن عملية التنمية المستدامة ليست فقط تتعلق بحماية البيئة المادية وانما لذلك أيضًا صلة مهمة بعناصر وخصائص اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ويجادل البعض بأن هناك حاجة إلى تحولات عميقة للرأسمالية المعاصرة عاجلًا وليس آجلًا، إذا أردنا تجنب الاضطرابات الهائلة للحياة على الارض، نظرًا لأن الاقتصاد العالمي مدفوعًا بدافع الربح، والاستثمار الأجنبي والشركات أدي إلى توزيع غير منصف للثروة.

ومن وجهة نظر التنمية المستدامة، استمر "مؤتمر ريودي جانيرو" عام (١٩٩٢) في التركيز على نموذج التنمية الغربية الذي لا يعترف بالحدود البيئية، وقد تسبب ذلك في إلحاق الضرر بالنصف الجنوبي للعالم، ولم تتم معالجة

شواغل الأنصاف في القمة العالمية للتنمية المستدامة في "جوهانسبرج" عام (٢٠٠٢)، وناقش النقاد حينها أن الوقت قد حان لتجاوز "ريودي جابيرو" لرفع مخاوف التنمية وعدم الأنصاف، على جدول أعمال الأمم المتحدة السياسي، والتركيز أكثر على عدم المساواة الهيكلية في الاقتصاد العالمي، وأن الأمر يتطلب التخلي عن نموذج التنمية الغربي، وضرورة أن يقلل الأثرياء من "أثارهم" لضمان قدرة الفقراء على حماية حقوقهم المعيشية.

لقد أصبح القول بأن الرأسمالية في شكلها الحالي (غير المستدام) واحدة من النقاط الرئيسة للمناقشة بين منتقدي العولمة بما في ذلك علماء البيئة السياسية حيث يذهب بعضهم إلى أن الدعوة للتنمية المستدامة هي أجندة الشمال العالمي، ومصممة لضمان هيمنة الشركات الكبري، غير أن المخاوف البيئية المرتبطة بالإنتاج العالمي والتجارة الخارجية تشكك في صحة الأجندة الاقتصادية النيوليبرالية التي تروج لها الولايات المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، نظرًا لأن العديد من الآثار السلبية للإنتاج العالمي، والتجارة الخارجية لا تنحصر داخل الحدود الوطنية بل تمتد إلى التأثير على أجزاء أخري من العالم (على سبيل المثال: انبعاثات الغازات الدفيئة) وهذه الآثار السلبية غير المباشرة غالبًا ما تكون موجهة للبلدان النامية أكثر من بلدان العالم المتقدم.**(Schreuder, Yda, 2010, P 5)**

وتعرف "التنمية المستدامة" من وجهة نظر أخرى بأنها: "عملية تقدم مجتمعي يجسد نمطًا من التنمية أكثر انصافًا، ووعيًا بالبيئة، ويتطلب تكاملًا دقيقًا بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" **(Meadawcrafc, James, 2007, P2)**، ومنذ تسعينيات القرن الماضي أيدت الحكومات، والهيئات الرسمية

هذا المفهوم بشكل متزايد، وبرز تدريجيًا كقاعدة دولية جديدة تدعم نوعًا من التغيير الذي يجب اعتباره تطورًا حقيقيًا.

ب- أبعاد التنمية المستدامة :

يتضمن مفهوم التنمية المستدامة أبعادًا مختلفة كالإدارة الواعية للمصادر الطبيعية المتوفرة فضلًا عن الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والمؤسساتية؛ ذلك لإمكانية توفير احتياجات الأجيال القادمة وإعادة تأهيل البيئة المتدهورة ومحاولة تغيير نوعية النمو الاقتصادي، ومعالجة مشكلات الفقر، وسد حاجات الإنسان الأساسية على نحو يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي، ومتطلبات حماية البيئة بتطوير سبل الإنتاج، واستخدام التكنولوجيا الخضراء الصديقة للبيئة، وينظر البعض إلى أبعاد التنمية المستدامة نظرة تحليلية متكاملة من خلال الأبعاد الآتية:

- **الاقتصادية:** والتي تمكن النظام من الإنتاج السلعي، والخدمي بشكل يحافظ على التوازن الاقتصادي، وتمنع الأختلالات من الحدوث، ويحقق النمو المضطرد، والمساواة في توزيع ثمار التنمية من الموارد المتاحة على المستهدفين من العملية التنموية **(حسين، آمنة، ٢٠١٥، ص ١٢٤)**، وبما يزيد من رفاهية المجتمع ويعالج الفقر، والبطالة عن طريق حسن استغلال الموارد وتنميتها بطريقة فعالة **(عبدالرحمن، عبدالله، ٢٠١٥، ص ٤٩)**.
- **الاجتماعية:** فالنظام المستدام اجتماعيًا يحقق العدالة المجتمعية في توزيع الموارد المتاحة، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة، والتعلم إلى المستهدفين من العملية التنموية، والمساواة، والمشاركة المجتمعية الفاعلة، والأستخدام الأفضل، والكامل للموارد البشرية، وعلى أساس حق المجتمع في العيش في بيئة نظيفة،

وسليمة من خلال البعد المؤسسي المتضمن في البُعد الاجتماعي، والمتمثل في الإدارات، والمؤسسات، والأزرع التنفيذية المحلية والتي بواسطتها وعبرها تُرسم، وتُطبق السياسات التنموية والاجتماعية والاقتصادية والبيئة (**حسين، آمنة، ٢٠١٥، ص١٢٤**)، بما يكرس العدالة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان والرفاهية الاجتماعية ويفي باحتياجات الناس حاضرًا ومستقبلًا .

- أما البعد الثالث من أبعاد التنمية المستدامة، والذي تركز عليه الدراسة الراهنة، فهو **البعد البيئي؛** فكما نعلم أن تحديد عددًا من المبادئ الرئيسة للتنمية المستدامة دائمًا ما يتم تضمينها بشكل منتظم في المناقشات حول مفهوم التنمية المستدامة، وكيفية تطبيق سياستها، والممارسات وثيقة الصلة بها ومن أهم هذه المبادئ : تحقيق المنفعة المستقبلية، التنمية، المساواة، المشاركة، بالإضافة إلى حماية البيئة، وفيما يتعلق بالمبدأ الأخير والوثيق الصلة بموضوع هذه الدراسة فيمكن القول أن تحقيق المنافع البيئية الكاملة يجب أن يؤخذ في الاعتبار في أي عملية لصنع القرار، وأننا لابد أن نضع فكرة الإشراف، وحماية البيئة في قلب النقاش الدائر حول الاستدامة، وأن يطلب من الناس التحرك نحو منظور بيئي مركزي، ومتكامل في علاقتهم بالبيئة المادية، لقد لعبت حركات المحافظة على البيئة دورًا رئيسًا في تشكيل سياسات، وممارسات التخطيط، حيث ظهر تأثير مثل هذه الحركات منذ نشأتها في أواخر القرن الـ(١٩) وأوائل القرن الـ(٢٠)، وإنشاء منظمات مثل حملة الحفاظ على المناطق الريفية في إنجلترا، وأصدقاء الارض والسلام في ستينيات القرن الماضي (**Parker, Gavin and Doak, Goe, 2012, P6**).

ويرى البعض أن تحقيق التنمية المستدامة من الناحية البيئية يتوقف على أمرين أساسيين هما:

- **السكان وخصائصهم:** حيث تعتبر الزيادة السكانية من أكثر المشكلات خطورة، وتمثل هذه الزيادة أحد الأسباب الرئيسة لما يطلق عليه عدم قدرة البيئة على التحمل؛ ويعني ذلك أن هذه الزيادة في أعداد السكان على نحو مستمر تؤدي إلى الضغط على الموارد الطبيعية مما يؤدي في النهاية إلى استنزاف هذه الموارد، ومن ثم لابد أن تتضمن إستراتيجية التنمية المستدامة سياسات سكانية تهدف إلى الحد من معدلات النمو الحالية للسكان فالقضية الأساسية هي إقامة توازن بين حجم السكان والموارد.
- **التكنولوجيا:** والتي تعرف بأنها مجموعة المعارف، والمهارات، والأدوات التي تمكن المجتمع من إنتاج السلع، والخدمات وتحتاج الدول النامية إلى تطوير تكنولوجيا تلائم طبيعتها وامكاناتها الحالية وتتيح الفرصة لاستغلال الموارد المادية والبشرية داخل إطار من السلامة البيئية(**رشيد، جلود، ٢٠١٨، ص ١٥٢**).

ج- **مؤشرات التنمية المستدامة :**

لقد برز مفهوم المؤشرات في قياس التنمية المستدامة، وإدارتها على المستويين الكلي والجزئي، حيث أن المؤشر هو: تعبير رقمي مطلق، أو نسبي أو تعبير لفظي عن وضع سائد، أو عن حالة معينة، وعلى مستوى الاستراتيجيات والرؤي هناك حاجة ماسة إلى تعزيز مؤشرات الأستدامة للتنمية رقميًا على المستوى الجزئي التفصيلي، وعلى المستوي القطاعي لقياس التقدم نحو التنمية المستدامة (**حسين، آمنة، ٢٠١٥، ص ١٢٨**).

وقد برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة للتفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، حيث تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدي تقدم الدول، والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية وهذا ما ينجم عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعكس هذه المؤشرات مدي نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بصورة رئيسة وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم، أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة (**محمد، اسلام شاهين، ٢٠١٣، ص ٤٩**).

وثمة العديد من المؤشرات التي تركز على قياس التنمية المستدامة، وترتكز على أبعادها الثلاث: الأقتصادية، الاجتماعية البيئية، ويطرح نموذج (PEARL) مجموعة من المؤشرات كأداة لقياس التنمية المستدامة، وتسهيل تعلمها، واسترجاع أساسياتها ويقدم هذا النموذج كلًا من: التصورات Perception، البيئة Environment، الفعل Action، العلاقات Relationship والامكانات المحلية Locality كمؤشرات لقياس التنمية المستدامة في ضوء علاقتها بمجموعة من الرساميل مثل رأس المال الاجتماعي، الايكولوجي، الثقافي السياسي والاقتصادي.

شكل (١) يوضح مؤشرات نموذج PEARL (Bilgin, Mert, 2011, P 20)

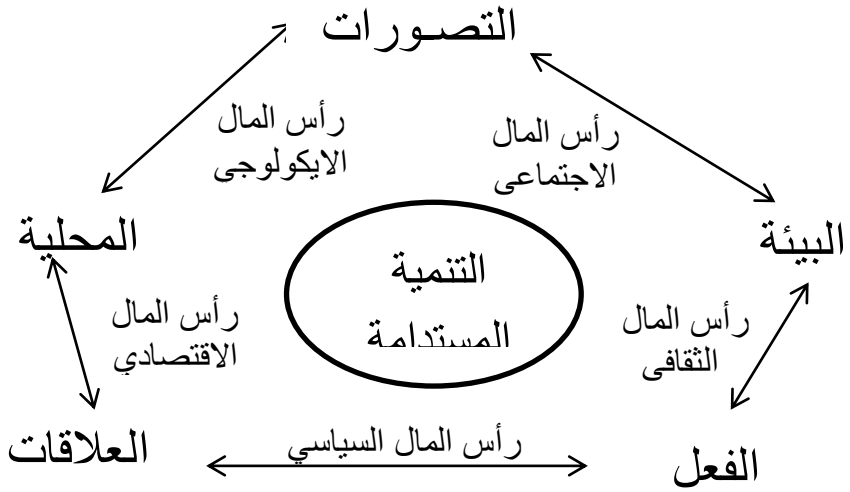

وتحاول هذه الدراسة التركيز على أحد أهم مؤشرات التنمية المستدامة ألا وهي المؤشرات البيئية، والتي تُعد جزءًا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهميتها الخاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم، ورصد التغيرات التي تحدث على مستوى البيئة، والموارد الطبيعية والأداء الاقتصادي الكلي وحسابات الناتج المحلي سواء كانت إيجابية أو سلبية كما أنها تقيس مدى تحقيق الهدف من العملية التنموية الشاملة من خلال الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويلاحظ وجود ارتباطًا قويًا بين المؤشرات البيئية، ومؤشرات التنمية المستدامة الأخرى مثل النمو السكاني، والصحة، وغيرها حيث يؤتي ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة .

وكما أن هناك مؤشرات للتنمية المستدامة فأن ثمة مؤشرات أخرى لعدم الاستدامة، وتدعم تلك المؤشرات عدم استدامة أنماط الإنتاج، والاستهلاك والنمو الأقتصادي ومنها: تدهور الأرض، تدهور الموارد المائية، تدهور الغابات،

نضوب الموارد التقليدية للطاقة، فقدان التنوع البيولوجي هذا بالإضافة إلى تغيير المناخ.

٣- المنطلقات النظرية للدراسة :

لقد انخرط علماء الاجتماع على نحو متنوع في الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالبيئة، وكان هناك تفريق في العادة بين كل من البيئة الفيزيقية والبيولوجية، والبيئة الاجتماعية والثقافية؛ حيث طبق علماء الاجتماع مفهوم أوسع للبيئة كسياق للعمل الاجتماعي، فالبيئة هي كل متكامل وليس جزء بعينه فقط، حيث قاموا بتحليل التفاعلات بين البيئة والمجتمع، والتي تركز بشكل دائم على كيفية التلاعب بالبيئة الطبيعية لصالح الإنسان، على سبيل المثال إدارة المياه والإمدادات الغذائية.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي عالج علماء الاجتماع المخاوف البيئية، حيث أن الأخيرة تصدرت بشكل تدريجي من النشاط الاجتماعي، والاقتصادي البشري بالإضافة إلى أنها لابد أن تكون محمية الآن من مخاطر العصر (**Fox, N.J. and Alldred, P, 2016, P 288**).

وقد مست النزعة البيئية علم الاجتماع مسًا وثيقًا في مجال التغير الاقتصادي وما يرتبط به من تغير اجتماعي، ومن هنا تزايد اهتمام علماء الاجتماع بتحليل الاستثمار الاقتصادي من عدمه في بريطانيا، وعلى المستوي الدولي من حيث تأثيره على الناس من جانب، وعلى البيئة من جانب آخر وتركز تحليلات المجتمع المحلي الآن على استقرار الناس في سياقات بيئية، وكذا سياقات اجتماعية، وكلاهما يرتبط بالتنمية الاقتصادية أو انعدامها، هذا بالإضافة إلى تنامي الوعي بالتدمير البيئي الذي تحدثه التنمية الاقتصادية في

بعض الأحيان، ويترك أثره على الناس، وكوكب الأرض، والوعي بالمخاطر الناجمة عن إجمالي هذه التدابير، وتركه كدين ثقيل للأجيال المقبلة (**خلف، مصطفي، ٢٠٠٢، ص ٦٨**).

وفيما يلي ستتناول الدراسة بشيء من الإيجاز بعض المداخل النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ثم يتبع هذا العرض محاولة لصياغة موجهًا نظريًا للدراسة الراهنة، بحيث يمكن الإستفادة منه في تفسير النتائج النهائية، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

أ- عرض بعض المداخل النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة :

- **مدخل التحديث الإيكولوجي للإنتاج والاستهلاك:**

نشأت هذه المدرسة كرد فعل للتغلب على حالة التشاؤم العام (من حيث إمكانية التغلب على المشاكل البيئية) والتوقعات البنيوية التي تميز المنظور الماركسي الجديد، وبدلًا من استحالة الإصلاح البيئي تقوم هذه المدرسة بتحليل، وتأكيد عمليات الإدارة البيئية، والإصلاح التي بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي، ولفهم طبيعة عملية الإصلاح هذه طورت مدرسة التحديث الإيكولوجي مفاهيم، وفهم لما نسميه ظهور العقلانية، والإهتمامات البيئية ذات الصلة بتنظيم (إعادة) الإنتاج، والاستهلاك بشكل أكثر استدامة، ويوجه مُنظروا التحديث البيئى أنفسهم نحو تحليل التغيرات المستنيرة للبيئة في الممارسات الإجتماعية الرشيدة، والتطورات المؤسسية (في الأسواق، مؤسسات الدولة والمؤسسات العلمية.. إلخ)، حيث تؤكد هذه المدرسة على أن الابتكارات الإجتماعية-التكنولوجية هي نقطة الإنطلاق الحاسمة لظهور ممارسات أكثر إستدامة، حيث تلعب المؤسسات الرائدة والمنظمات البيئية غير الحكومية دورًا مهمًا في الإدارة

البيئية بجانب مؤسسات الدولة، ويمكن أن نلاحظ أن مدرسة التحديث الإيكولوجي لها جذور في النظريات الاجتماعية وخاصة نظرية "جيدنز" في التشكيل البنائي، والنظريات الإنعكاسية، وعلم اجتماع المستهلك، ونظريات العولمة. (Spaargarem, Gert and P.J., Arthur, 2011, P 4)

ويري البعض أن هناك ضرورة لتناول منظور التحديث الإيكولوجي من خلال رافدين مختلفين، الأول: هو نظرية التغير الاجتماعي، والتي تهدف إلى إلقاء الضوء على تحول المجتمع الصناعي الحديث إلى مجتمع مدرك للإيكولوجيا، وقادر على إستيعاب الأزمة البيئية، وما يلزمها من تعديلات على المستويين المؤسسي والاقتصادي، التحديث الإيكولوجي هو أيضًا إستراتيجية سياسية تملك مجموعة من الوصفات التي تتسم بالمرونة، وتفترض مشاركة كل الأطراف لأنها ستحقق أرباحًا فيما يتعلق بجماعة البيئة، فالتحسينات التكنولوجية لإدارة الموارد بكفاءة تكمن في قلب نظرية التحديث الإيكولوجي وإستراتيجية السياسة، لذا تهتم هذه النظرية بدور العلوم والتكنولوجيا والجهات الفاعلة لحماية البيئة، وترك الاخيرة لعمليات النمو الاقتصادي.

فالتحديث الإيكولوجي نظرية وصفها علماء الاجتماع في أوربا لشرح العلاقة المتغيرة بين البيئة، والإقتصاد، والمجتمع فترة الثمانينيات وما بعدها، حيث ركزت على تجارب ألمانيا، وهولندا والمعروفة بأنها الدول التي قدمت أفضل التجارب في تنسيق استراتيجية التحديث الإيكولوجي، ومن أبرز منظري هذا الاتجاه البارزين كل من: "جوزيف هوبر"، "مارتن جانيك"، "أونست سيمونيس"، وغيرهم، وتنطلق هذه النظرية من فرضية رئيسية مؤداهما أن حماية

البيئة، والتنمية الإقتصادية يمكن اعتبارها وجهين لعملة واحدة، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر (**Sezging, Zeynep, 2012, P 222**).

- **مدخل مجتمع المخاطر :**

برز تصور المخاطر البيئية في العديد من تخصصات العلوم الاجتماعية، وتم تناوله في كل من علم النفس الاجتماعي، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع على وجه الخصوص؛ ففي علم الاجتماع أصبحت أطروحة "أولريش بيك" **Ulrich Beck** حول "المجتمع والمخاطر" واحدة من أكثر المواضيع التي تمت مناقشتها؛ حيث طور "بيك" نظرية حول الأهمية الخاصة للمخاطر البيئية في المجتمعات حديثة العهد، وضمن نظرية مجتمع المخاطر تم تحليل ظهور أنواع جديدة من المخاطر البيئية (لاسيما ما يطلق علىه المخاطر الكبيرة مثل الأحتباس الحراري)، جنبًا إلى جنب مع التغييرات التي طرأت على المؤسسات العلمية، والسياسية للحداثة المتأخرة، والتي تتعامل مع هذه المخاطر الجديدة، ويوضح "براين وين"، وزملاؤه في عدد من الدراسات التجريبية تغير دور العلم، والعلماء، والأدلة العلمية في التعامل مع المخاطر، حيث يتعين علينا أن نعمل بعقلانية أوسع نطاقًا مع أعطاء المزيد من الاهتمام للجهات الفاعلة في بناء أنظمة المخاطر.

وفي علم الاجتماع البيئي على وجه الخصوص، نجد أن "ستيفن بيرلي" ساهم مع غيره من الذين ينتمون لدراسة البناء الاجتماعي في فهم أفضل للطرق التي يتم بها التعرف على المخاطر البيئية، وتأطيرها، وتطويرها من قِبل مجموعات مختلفة، وأصحاب مصلحة في المجتمع (**Spaargarem, Gert and P.J., Arthur, 2011, P 5**).

وقدم "أورلش بيك" فكرة "مجتمع المخاطر" في كتابه عام (١٩٩٢) "مجتمع المخاطر: نحو حداثة جديدة"، وفي هذا الكتاب يذهب "بيك" إلى أنه في أواخر القرن العشرين تنحى المفهوم الكلاسيكي للحداثة في المجتمع الصناعي جانبًا، والذي كان يسيطر على القرنين الماضيين، حيث سيطرت العلوم الوضعية التي أدت إلى توسع الرأسمالية، أما مجتمع المخاطر الناشئ فيتميز بقلق كبير من العواقب غير المتوقعة للنمو الصناعي والتكنولوجي، ففي الوقت الذي أكد فيه المجتمع الصناعي الكلاسيكي على منطق أهمية الإنتاج، وتحقيق الثروة يؤكد مجتمع المخاطر على منطق "خطر الإنتاج".

وعلى هذا النحو تصبح المخاطر مهمة تنظيمية، وسمة من سمات الحياة العامة المعاصرة، وبمثابة نقطة اهتمام محورية للجماعات النشطة الجديدة، والدوائر السياسية، والحركات الاجتماعية، ومن الضروري لهذه العملية التأكيد على الأشكال الجديدة للمعرفة وبخاصة التحديدات التي تهيمن على الممارسات العلمية، حيث تصور الخطر يكفي لتحفيز العمل على هذا النحو بغض النظر عن احتمالية وقوعه .(**P. Howell, Jordan, 2012 , P186**)

ويؤكد بيك (٢٠١٤) على الأعمال الشهيرة "لهانا أرندت"، حول مركزية، وأهمية المخاطر لفهم عصرنا " فأن نكون في الخطر فهذا طريق الحكم على عالم الحداثة والتعرض للخطر العالمي هي الحالة الإنسانية لبداية القرن الحادي والعشرين"، ويري "بيك" أنه في مرحلة الحداثة المتقدمة يكون الإنتاج الاجتماعي للثروة يرافقه إنتاج اجتماعي للمخاطر، ويميز "بيك" بين ثلاثة أشكال مرتبطة بمفهوم المخاطر، الأول هو ما يتعلق بما أطلق عليه المخاطر التقليدية وهي مرتبطة بقوى الطبيعة، والثاني المخاطر المرتبطة بالاختيارات الشخصية للأفراد

مثل تلك التي تقبلها عند قيادة سيارة بسرعة فائقة، والثالثة وهي الأهم عند "بيك"، والمتثملة في الطريقة المنهجية للتعامل مع المخاطر وإنعدام الأمن الناتج عن التحديث نفسه، والأخيرة هي النقطة المحورية لعمل بيك (**D . Mathis, Joseph and DA, Luigi, 2017 , Pp 323 – 324**).

ويرتفع اعتماد المجتمع على تقنيات الإنتاج المحفوفة بالمخاطر، والمعقدة ويبرز خبراء يؤيدون ذلك في ساحات صنع القرارات على المستويين العام والخاص، وهذا من شأنه أن يقيد وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بالمخاطر البيئية، ويحدث ذلك غالبًا دون قصد، فهذه التقنيات تتطلب العديد من الخبراء المتخصصين الذين يخلقون بدورهم أنظمة معرفة مجردة، وغير مفهومة بالنسبة لغالبية المواطنين هذا من ناحية، ومن ناحية أخري نجد أن هناك سيطرة محكمة على المعرفة العلمية المتعلقة بالإنتاج الاقتصادي مستمدة من المؤسسات الخاصة، والعامة وربما تلجأ الدول لحجب بعض المعلومات لأسباب إيديولوجية وأمنية (**King, Jeslie and M., Deborah, 2009**).

لقد قام "لومان" بدراسة موضوع المخاطر بقدر من الأسهاب، حيث يرى أننا نسعى إلى إتخاذ قرارات بقدر محدود من المخاطر، كما نسعي لضمان الأمن، والأمان، وأفضل ما بوسعنا أن نفعله – في رأي لومان – هو أن نجعل أفعالنا سوية، أو نقبلها، أو أن نحسب احتمال وقوع حادثة ما، ويفرق لومان تفرقة هامة بين "المخاطر" **Risk** و"الخطر" **Danger** فقد نتخذ قرارًا نقوم فيه بحساب المخاطر الواردة، وقبولها، أو قد نعيش في بيئة خطيرة، وأبسط طريقة للتفرقة بين المخاطر، والخطر هي أن نقول "أنا أجازف بالمخاطرة" أو "أنا في خطر"، ولذلك أن أجازف بالمخاطرة إذا قدت السيارة بسرعة مائة ميل في ساعة،

ولكنني أيضًا أضع المسافرين وغيرهم من السائقين في خطر (**خلف، مصطفي،٢٠١١، ص ٩٧**).

وربما تكون النقطة الأخيرة التي أثارها "لومان" محورية في دراسة التعامل مع البيئة، حيث يقوم بعض الناس بفعل أشياء من شأنها إستنزاف الموارد البيئية دون حساب للمخاطر من ناحية، أو الخطر الذي سوف يقع على الغير من ناحية أخري.

- **مدخل الصراع والماركسية الجديدة والبيئة :**

يقدم هذا الاتجاه المستمد من فكر "كارل ماركس" تحليلًا لأسباب استنزاف البيئة، فيري أصحاب هذا الاتجاه أن المشاكل البيئية ظهرت نتيجة اللاعقلانية المتوارثة في نماذج الإنتاج الرأسمالية، وأن من المتعارف عليه أن التوسع الاقتصادي هو القناة التي حلت من خلالها المجتمعات الرأسمالية أزماتها مثل فترة الركود الاقتصادي الكبير.

ومن هنا يصبح النمو الاقتصادي ضروريًا، ومهمًا جدًا لزيادة الأجور وتحسين أوضاع العمل، وهذا بالتالي يسمح للطبقة الرأسمالية، وحلفائها بالمحافظة على أرباحها، وممتلكاتها عن طريق شراء القوى العاملة، وبما أن النظام الرأسمالي يركز على الملكية للفرد، وليس المجتمعية فإن الاستهلاك يوجه نحو العائلة النووية، كامتلاك أكثر من سيارة وجهاز تلفاز..إلخ، للعائلة الواحدة، ويفرض هذا النمط الاستهلاكي الخاص استنزاف المصادر الطبيعية، وعدم المحافظة على توفير مستوى معين من الموارد والاستهلاك، وبالتالي المزيد من الانحدار البيئي، ومن هنا فإن المنظرين الراديكاليين يرون أن النظام الرأسمالي

نظامًا توسعيًا، وبما أنه نظام مسرف، ومكلف فإنه يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي: الاستعمال المنهك لمصادر البيئة الطبيعية (**هماش، ساعد، ٢٠١٧، ص ١٩١**).

ولقد أنصبت تحليلات الماركسيين الجدد حول طبيعة الإنتاج، ورفض الرأسمالية كما طرح ذلك "جيمس أوكونوز" **James Oconnaz**، حيث ركز على استمرارية الطابع الرأسمالي لأنظمة الإنتاج، والاستهلاك الحديثة التي تعرض قاعدة الدعم البيئي للخطر، حيث تشير الدراسات، والتحليلات في هذا الصدد إلى صعوبات، أو مستحيلات حول أنظمة الإنتاج، والإستهلاك الحالية بسبب الطابع الرأسمالي الهيكلي المتأصل لهذه الأنظمة، على الرغم من أن هناك تغيرات قد حدثت في السياسات البيئية، ومستوى الوعي البيئي، ومستويات الدعم للمنظمات غير الحكومية البيئية، ونظم الإدارة الجديدة، إلا أن هذه التغيرات لم تؤثر على الأنماط الأساسية للتراكم، والاستغلال فالأساس المادي للإنتاج والاستهلاك لا يزال قائمًا، لذا ووفقًا لهذا التوجه نجد أن هناك علاقة مباشرة وأساسية بين وضع الإنتاج الراسمالي الصناعي من ناحية، والتدهور البيئي المستمر من ناحية أخرى، وطالما أن التقنيات، والسياسات لا تؤثر، ولا تغير من الطابع الرأسمالي لنظم الإنتاج، والإستهلاك في المجتمعات الحديثة فلن يكون هناك أي تحسن على مستوي البيئة (**Spaargarem, Gert and P.J., Arthur, 2011, P 3**).

- **مدخل تغير القيم الثقافية والمواقف البيئية :**

إذا كان هناك توجهات تؤكد على ضرورة دراسة التدهور البيئي، وإدارة المخاطر في إتصالها الوثيق مع مؤسسات الإنتاج والاستهلاك وخصائص الرأسمالية الصناعية، فهناك مجموعة منفصلة من الأدبيات التي ركزت على

القيم، والسلوكيات البيئية البشرية الفردية، وليس من المستغرب أن يكون علماء النفس الاجتماعي هم وراء هذا الأمر، ويركز هذا التوجه على إظهار الوعي البيئي المتزايد، ومدي توزيعه بين عامة الناس، حيث طور أدوات موحدة لقياس تقدير الناس لذواتهم، وتوعيتهم البيئية، ومدي استعدادهم للمشاركة في الإجراءات والمظاهرات البيئية، حيث ركز هذا التوجه على مجموعة واسعة من السلوكيات البيئية، ومن أبرز النظريات الداعمة لهذا التوجه نظرية "تغير القيمة" لـ"رونالد انجلهارت"، والتي تشير إلى أن هناك تحولًا من القيم "المادية" إلى القيم "غير المادية" التي تسود في المجتمعات ذات المستويات المتزايدة في التنمية الإقتصادية (**Spaargarem, Gert and P.J., Arthur, 2011, P 3**)، ومن ناحية أخري يدعم أصحاب الاتجاه المحافظ تأثير القيم على المشكلات البيئية وينقسم أصحاب هذا الاتجاه إلى فئتين، **الفئة الأولي:** ويري أصحاب هذا التوجه أن ظهور المشاكل البيئية في المجتمعات الغربية ارتبط بتغير نسق القيم، الذي أدي إلى ظهور قيم الفردية والعالمية، وقد جلب هذا التغير في النسق القيمي اختلافات في البناء الاجتماعي.

أما الفئة الثانية، ضمن النمط المحافظ، فيهتم أصحابها بطبيعة المجتمع الصناعي وبالتصنيع، حيث يرون بأن المجتمعات الصناعية سواء الرأسمالية، أو الاشتراكية تستخدم تكنولوجيا تؤدي إلى تلوث بيئي جد خطير، وبما أن تغير القيم يؤدي إلى تقسيم معقد في العمل تتصف به المجتمعات الصناعية، فإن هذه العناصر الثقافية لابد أن تعتبر السبب الرئيس في التدهور البيئي الناتج عن الصناعة، وقد ربط أنصار هذا الاتجاه بين النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة،

وبالتالي فهم لا يقدمون حلولًا بيئية من شأنها أن تؤثر على القاعدة الصناعية للمجتمعات الغربية (**بوشلاغم، حنان، ٢٠١٦، ص ٣١١**).

- **مدخل النسوية الإيكولوجية :**

تُعد النسوية الايكولوجية حركة اجتماعية، وشكل من أشكال البحث النظري، والذي يقيم أشكال الهيمنة، ويسعى إلى بناء سياسة تضمن البقاء، والمساواة الاجتماعية، وعلى حد تعبير عالِم النسوية الايكولوجية الأسترإلى "آريل سالين" فإن أنصار الحركة النسوية – ومن بينهم "سوزان جريفين"، و"ماري دالي"، و"ستارهوك" – يهتمون بالاستدامة العالمية قدر اهتمامهم بالعدالة بين الجنسين، وتتكون النسوية البيئية من جملة من الأفكار، والأفعال المتباينة، ولذلك لا يمكن تعميمها بسهولة، فهي تحمل، وجهات نظر متنوعة قادت بعض النسويات (وأبرزهم عالمة البيئة الاجتماعية والنسوية البيئية السابقة "جانيت بل" إلى انتقاد الحركة النسوية على أساس أنها غير متماسكة)، حيث يحمل النسويون الايكولوجيون وجهات نظر مختلفة حول إحداث التغيير الاجتماعي، ودور كل من الرأسمالية، والنظام الأبوي علي إستدامة التدهور البيئي، والقمع بأشكاله المتعددة بما في ذلك الجنس والعرق والطبقة، وعلى الرغم من هذا التنوع إلا أن النسوية البيئية توحد التزام مؤيدها بالبقاء على كوكب الأرض وإنهاء كافة أشكال الاضطهاد (**Carlassare, Elizabeth, 2000, P 89**).

وقد بدأت "الايكوفمنزم" كحركة اجتماعية معنية بقضايا اضطهاد المرأة والطبيعة في آن واحد لتتحول إثر ذلك الربط الموضوعي بين الحركتين، إلى حركة صارت تعني بما يسمي "مناهضة كل ما يشي بالتفرقة أو الاضطهاد العرقي أو الطبقي أو البيئي" (**مصطلحات نسوية، (٢٠١٥، ١ ديسمبر)**).

وغالبًا ما يُنسب مصطلح النسوية الايكولوجية إلى الفرنسية "فرانسواز ديوبون" (١٩٧٤)، ومع ذلك يذهب بعض النسويين الأيكولوجيين إلى أن المفهوم ظهر بشكل غير رسمي في جميع أنحاء العالم فترة السبعينيات من القرن الماضي كرد فعل على ما يسمي بأنشطة التنمية.

وتذهب النسوية الايكولوجية وبإصرار إلى أن الطبيعة غير البشرية هي اهتمام نسوي، وتستخدم النسوية البيئية مبادئ، وأنماط حياة عادلة وسليمة بيئيًا، وتشير النسوية الايكولوجية في استخدامها للبيئة كنموذج للسلوك البشري إلى أننا نتصرف انطلاقًا من إدراكنا لاعتمادنا المتبادل مع الآخرين، جميع الآخرين بشر وغير بشر ويعتمد ذلك على اخلاقيات الفاعلية العلاقئية (حيث يجب أن يؤخذ احتياجات الجميع في الاعتبار).

ويتشارك النسويون الايكولوجيون في رؤية واسعة لمجتمع يتجاوز النزعة العسكرية والتسلسل الهرمي وتدمير الطبيعة وتؤكد النسوية البيئية على النشاط المحلي، كما أنها تحافظ على أهمية المنظور العالمي ، حيث ينظر إلى كل شيء على أنه في حالة ترابط .(**Mack, Colleen, 2004, Pp 169 – 170**)

ويركز كثير من مفكري النسوية الايكولوجية على شواهد تجريبية تربط النساء، والطبقات الدنيا، والأطفال، والشعوب المستعمرة بالتدمير البيئي؛ حيث تشير تفسيرات بعض النسويين الايكولوجيين بردها إلى عوامل صحية وخطرة متنوعة تلقي بثقلها بنسب مختلفة على كاهل هذه المجموعات البشرية – عوامل يتسبب بها وجود الإشعاع المنخفض المستوى، والمبيدات والسموم والملوثات الأخرى، حيث يقدم هؤلاء بيانات لإظهار كيف تفضي سياسات التطوير في العالم الأول إلى سياسات، وممارسات فيما يخص المياه، والأشجار، والغابات،

والتصحر، وإنتاج الغذاء تسهم مباشرة في عجز النساء، خصوصًا نساء الملونين الفقراء، عن التزود بما يكفي أنفسهن وعائلاتهن، والتفسير النسوي الايكولوجي الثاني المرتبط بما سبق يركز على الترابطات الاجتماعية الاقتصادية بين استغلال النساء وأجسادهن وعملهن، من جهة، واستغلال الطبيعة من جهة أخرى، تنتقد هذه التفسيرات الرأسمالية ومعاملتها للنساء والطبيعة كموارد قابلة للاستغلال ومستغلة فعلًا، وبدون ذلك لم يكن لثروة الطبقة الحاكمة من الرجال أن تتراكم، كما تنتقد أيضًا استراتيجيات التنمية الزراعية الغربية المفروضة على بلدان العالم الثالث (زيمرمان، مايكل، ٢٠٠٦، ص ص ١٤ – ١٥).

وترى النسوية الايكولوجية أن هناك ثلاث مقهورات "المرأة، والطبيعة، وشعوب العالم الثالث"، وربطت النسوية بين تلك الثلاث بسلطة الرجل الأبيض المركزية، وترى أنه لابد من ظهور فلسفة تنقض تلك المركزية الجائرة، وتقر بقيمة تلك الأطراف وحقوقها، وبالتالي تصون الحقوق التي أُهدرت للمرأة وللطبيعة ولشعوب العالم الثالث.

ويتفق أنصار هذا التيار على وجود روابط مهمة بين السيطرة على الطبيعة، وعلى أن فهم هذه الروابط ضروري للمذهب النسوي، والغرض من وجود التيار النسوي المهتم بالبيئة، هو إبراز وجود السيطرة المزدوجة على المرأة والطبيعة، وتوضيح طرق هذه السيطرة وإجراء التحليلات والممارسات التصحيحية متي كان ذلك ضروريًا.

ب –الموجه النظري للدراسة الراهنة :

يمكن للدراسة الراهنة بصفة عامة، ومن خلال الطرح السابق لبعض المداخل النظرية ذات العلاقة بموضوع دراستنا، أن توائم بينها من أجل صياغة

موجهًا نظريًا يمكن الاستفادة منه عند تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، ويتكون هذا الموجه من أهم المصطلحات، وكذلك بعض المقولات، والفروض التي ترتبط بكل مدخل نظري سالفة الذكر، ويمكن تناول ذلك في الجدول التالي، جدول(١):

جدول (١) : يوضح مكونات المدخل النظري للدراسة الراهنة

أهم المصطلحات			أهم المقولات والفروض النظرية	
م	أهم العلماء	الممصطلحات	المدخل النظري	أهم الفروض والمقولات
١-	جوزيف هوبر	العقلانية (تنظيم الانتاج والاستهلاك)	التحديث الإيكولوجي	أن الابتكارات الإجتماعية – التكنولوجية هي نقطة الإنطلاق الحاسمة لظهور ممارسات أكثر إستدامة
٢-	مارتين جانيك	الممارسات الاجتماعية الرشيدة – الإدارة البيئية		أن حماية البيئة، والتنمية الإقتصادية يمكن اعتبارهم وجهين لعملة واحدة، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر
				تلعب المؤسسات الرائدة والمنظمات البيئية غير الحكومية دورًا مهمًا في الإدارة البيئية بجانب مؤسسات الدولة
٣-	أولريش بيك	المخاطر البيئية	مجتمع المخاطر	هناك ثلاثة أشكال مرتبطة بمفهوم المخاطر، الأول هو ما يتعلق بالمخاطر التقليدية وهي مرتبطة بقوى الطبيعة، والثاني المخاطر المرتبطة بالاختيارات الشخصية للأفراد، والثالث المرتبط بالطريقة المنهجية للتعامل مع المخاطر وإنعدام الأمن الناتجين عن عمليات التحديث، والتحضر، والتمدن.
٤-	كارل ماركس	الاستنزاف البيئي – الانحدار البيئي	الماركسية الجديدة	أن المشاكل البيئية ظهرت نتيجة اللاعقلانية المتوارثة في نماذج الإنتاج الرأسمالية.
				أن النظام الرأسمالي نظامًا توسعيًا، ومسرفًا، ومكلفًا يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي: الاستعمال المنهك لمصادر البيئة الطبيعية.
				أن هناك علاقة مباشرة وأساسية بين وضع الإنتاج الراسمالي الصناعي من ناحية، والتدهور البيئي المستمر من ناحية أخرى.
٥-	رونالد انجلهارت	الوعي البيئي – التغير القيمي	تغير القيم الثقافية	أن ظهور المشاكل البيئية في المجتمعات الغربية ارتبط بتغير نسق القيم، الذي أدي إلى ظهور قيم الفردية والعالمية.
				أن تغير القيم يؤدي إلى تقسيم معقد في العمل تتصف به المجتمعات الصناعية، وإن هذه العناصر الثقافية تعتبر السبب الرئيس في التدهور البيئي الناتج عن الصناعة.
				أن المجتمعات الصناعية سواء الرأسمالية، أو الاشتراكية تستخدم تكنولوجيا تؤدي إلى تلوث بيئي جد خطير.
				هناك علاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة في المجتمع وبين التدهور البيئي.
٦-	سوزان جريفين	النسوية البيئية – الأيكوفمينزم	النسوية الإيكولوجية	النساء أكثر حرصًا على تحقيق الاستدامة، والترشيد في استخدام موارد البيئة أكثر من الرجال.
				هناك علاقة إيجابية بين المرأة والطبيعة، فالطبيعة اهتمام نسوي، وتستخدم النسوية مبادئ، وأنماط حياة عادلة وسليمة بيئيًا نظرًا لقدرة الإناث البيولوجية على الولادة ويدافع عن قيم أنثوية محددة.
				أن جميع النساء لديهن وصول خاص إلى الطبيعة وعلاجها بسخاء أكثر من الرجال.

ثالثًا : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :

١ – التعريفات الإجرائية للمفاهيم :

أ – **الخصائص الاجتماعية:** ويُقصد بها في الدراسة الراهنة بعض الصفات الاجتماعية، المتعلقة بالنوع، وبالحالة التعليمية للمبحوثين من أرباب الأسر الريفية في مجتمع الدراسة.

ب – **الخصائص الاقتصادية:** ويُقصد بها في الدراسة الراهنة بعض الصفات الاقتصادية، المتعلقة بمتوسط الدخل الشهري للأسرة الريفية، وحجم حيازة الأراضي الزراعية لها في مجتمع الدراسة.

ج – **التنمية المستدامة:** ويُقصد بها في الدراسة الراهنة تعامل المزارعين الريفيين في مجتمع الدراسة بيئيًا مع الأراضي الزراعية، واستخداماتهم لمياه الري، واستخداماتهم لمياه الشرب بترشيد دون إستنزاف.

وقد تم الاعتماد في تحديد "مؤشرات التنمية المستدامة" في بُعدها البيئي على التقرير الصادر عن "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" **UNEP** بالتعاون مع كل من "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" **ESCWA**، و"جامعة الدول العربية" **LAS**، و"مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية" **AGEDI** والمتعلق بتحديد المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتحديدًا "الموضوع التاسع"، المتعلق بـ (التعامل مع الأراضي الزراعية)، و"الموضوع الحادي عشر" المتعلق بـ (استخدامات مياه الشرب)[*].

(*) لمزيد من الاطلاع أنظر :
الجوفاني، هدي و رداد، خميس، (٢٠١٢). مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية المبادئ التوجيهية والمنهجيات – الجزء الثاني. المؤشرات البيئية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون.

٢ – منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات :

أ- منهج الدراسة :

وجد الباحثان أن "المنهج الوصفي من خلال طريقة المسح الاجتماعي بالعينة" **Sample Social Survey** من أنسب الطرق الملائمة للدراسة الراهنة؛ وذلك للتعرف على أهم الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية لعينة الدراسة، هذا بجانب توصيف واقع التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة، من خلال التعرف على موقف المبحوثين تجاه التعامل مع الأراضي الزراعية، وكذلك استخدامات مياه الري، واستخدامات مياه الشرب.

ب-أدوات جمع البيانات :

حاولا الباحثان أن يعقدا مزاوجة بين إحدي الأدوات الكمية لجمع البيانات الميدانية باستخدام صحيفة "الأستبيان" مع إحدي الأدوات الكيفية وهي "دليل المقابلة" من خلال إجراء عدة مقابلات مع بعض المسئولين المحليين في مجتمع الدراسة، مثل "مسئول مياه الشرب في القرية"، و"مسئول الجمعية الزراعية فيها"؛ وذلك بهدف التعرف على بعض الخدمات المقدمة للقرية في هذين المجالين، وحجم هذه الخدمات، إسترشادًا بهذه المعلومات عند تحليل البيانات كميًا، والتعرف على أهم المشكلات التنموية للقرية.

كما اعتمدت الدراسة على بعض "مصادر البيانات الثانوية" الصادرة عن "مركز المعلومات" في محافظة "المنيا" للوقوف على بعض البيانات المتعلقة بعدد الأسر في مجتمع الدراسة حسب أحدث تقديرات، هذا بجانب أيضًا التعرف على بعض الملامح الأساسية لمجتمع الدراسة بصفة عامة، من خلال استمارة

سجل الخدمات الأساسية لعام (٢٠٢٠)، الصادرة عن "مركز المعلومات" بمحافظة المنيا.

٣ – مجتمع الدراسة والعينة :

أ – وصف مجتمع الدراسة:

تحدد مجتمع الدراسة الميدانية للدراسة الراهنة في قرية "صفط الخمار الغربية"، وهي إحدى قرى الوحدة المحلية للمجلس القروي لقرية "طوخ الخيل"، ولعل السؤال الذ قد يُبادر إلى الأذهان هنا هو: ما سبب اختيار قرية "صفط الخمار الغربية" بالتحديد لكي تكون مجتمع الدراسة الميدانية للدراسة الراهنة ؟ ويمكن إجابة هذا السؤال تتضح من خلال إعطاء نبذة وصفية مختصرة لقرية الدراسة(*):

قرية "صفط الخمار الغربية" هي إحدى قرى الوحدة المحلية للمجلس القروي لقرية "طوخ الخيل"، وهي تبعد عن مدينة المنيا مسافة تقترب من (١٥كم)، وهي متاخمة للظهير الصحراوي الغربي لمركز ومدينة المنيا، ويرجع سبب تسميتها بهذا الاسم إلى رجل يُدعى "صافي"، جعل من بيته خمَّارة، وكان يتردد عليها بعض أهالي القرية، إلى أن قاموا بغلقها، نظرًا لتنافي هذا العادة مع عادات الصعيد، فسُميت القرية بسم "صافي الخمَّار" حتى تم تحريف الاسم

(*) تم الاعتماد على كل من :
١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩). توزيع عدد الأسر والأفراد المصريين طبقًا للنوع على مستوى توابع القرى- مراكز محافظة المنيا. (بيانات غير منشورة). مركز المعلومات. محافظة المنيا.
٢- مركز المعلومات (٢٠١٩). استمارة سجل الخدمات الأساسية للعام (٢٠١٨): مركز المنيا. (بيانات غير منشورة).محافظة المنيا.
٣- صفط الخمار الغربية (٢٠١١، ٢٣ مارس). فضاء أعلام ورجالات وعوائل، موقع خيار بلادي. تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.khbarbladi.com/theme_vstpart-7372.Retrieved from: 5-10-2020

ليصبح صفط الخمار، وقال البعض، في رواية أخرى عن سبب التسمية، أن الإنجليز اتخذوها في عهود سابقة مصنعًا للخمور، فكانت هذه التسمية.

ويبلغ عدد سكان القرية (٤٠٠٠) نسمة، موزعين ما بين (١٩٤٦) من الإناث، و(٢٠٥٤) من الذكور، بعدد أسر يبلغ (١٠٣٨) أسرة، وذلك وفقًا للتوزيع التقديري لعدد الأسر، والأفراد الموزعين طبقًا للنوع على مستوى مراكز محافظة المنيا، الذي يَعُدَه مركز المعلومات بالمحافظة، استنادًا للنتائج النهائية للتعداد العام (٢٠١٧) محافظة المنيا.

وتبلغ المساحة الكلية للقرية (٦٠٢٠) فدان، منها (٢١٥٠) فدان مأهولة بالسكان، و(٣٨٧٠) فدان هي مساحة الزمام المنزرع في القرية.

وتضم القرية مجموعة من المنظمات الحكومية الخدمية، منها: مكتب لتنظيم الأسرة، ومكتب بريد، ووحدة بيطرية، ومدرستين، إحداهما للمرحلة الابتدائية، والآخرى للمرحلة الإعدادية، كما تضم القرية وحدة صحية، ومركز لرعاية الطفولة.

كما تضم القرية العديد من الخدمات الأهلية، منها: عدد ستة مطاحن أهلية، وعدد من الصيدليات الخاصة، والعديد من المشروعات الزراعية الخدمية، مثل: مشروعات لتسمين الدواجن، ومشروعات للإلبان، وتسمين العجول.

وبصفة عامة يقل عدد المشتركين في القرية في الشبكة العمومية لمياه الشرب، حيث يبلغ عدد المشتركين قرابة (٦٠٠) مشترك من إجمالي أرباب الأسر، ويعتمد الباقي بشكل أساسي على حفر ما يسمى "بالقيسون"، لإستخراج المياه الارتوازية الجوفية، أو الطلمبات الأرضية، سواء للشرب، أو الأستخدام المنزلي، حيث يبلغ عدد الطلمبات الأرضية قرابة (٤٠) طلمبة أرضية، وهذا

عدد كبير مقارنة بباقي القرى المجاورة، مما يدلل، وبشكل كبير على ضعف الشبكة العمومية العامة لمياه الشرب التي تغذي القرية.

كما تضم القرية خدمات أخرى، منها عدد (٩) مخابز للخُبز البلدي، وعدد (٦) مساجد أهلية، وعدد (٣٥) مسجدًا تابعًا للأوقاف.

كما تتعدد الطرق الأسفلتية التي تصل إلى مشارف القرية، مما يسهل من الولوج، والخروج منها، وإليها، سواء لسكان القرية، أو للمترددين عليها من خارج القرية.

أما عن النمط الأيكولوجي والعمراني للقرية، فيمكن القول بأن معظم مساكن القرية تتكون من طابقين أو ثلاثة على الأكثر، وأن عددًا محدودًا جدًا منها مبني من الطوب اللبِن، وعددًا محدودًا آخر يتعدى الثلاثة طوابق ليصل إلى أربعة وخمسة، وفي بعض الأحيان يصل إلى ستة طوابق، والعدد الأكبر يأخذ الطابع الحديث في البناء الأقرب لنظام المدينة، ولعل هذا المشهد أصبح اليوم المشهد السائد في معظم قرى محافظات الجمهورية.

وتضم القرية العديد من العائلات العربية العريقة، منها عائلة "الجوازى" وتضم العائلات (أبو حلفاية، أبو غرارة، التراهنة، الجملة، المشايطة)، وعائلات "العواقير" ومنها(العمارنة)، والعديد من العائلات الاخرى.

مما يدلل على أن القرية محل الدراسة ذات صبغة خاصة من حيث كبر حجم الحيازة الزراعية، وخضعت الكثير من أراضي هذه العائلات الكبيرة لقانون الإصلاح الزراعي بعد ثورة (١٩٥٢).

وبشكل عام تعاني القرية من بعض المشكلات التنموية، منها قلة عدد المدارس، والانقطاع المستمر للمياه؛ بسبب ضعف الشبكة العمومية لمياه

الشرب، مما يجعل هناك اعتماد كبير على الطلمبات الأرضية، أيضًا عدم وجود مجمعات للصرف الصحي، أو شبكة عمومية لها، مما يجعل هناك اعتماد كبير على ما يسمي بـ"القيسون"، وهو الحل القاتل البديل للتخلص من المخلفات الآدمية كما سبق وأشرنا.

وبعد هذا العرض المختصر لوصف مجتمع الدراسة، يتضح مبررات اختيار الباحثين لقرية "صفط الخمَّار الغربية" كمجتمع للدراسة الميدانية في الآتي:

- بصفة عامة يقل عدد المشتركين في القرية في الشبكة العمومية لمياه الشرب في القرية، حيث يبلغ عدد المشتركين – كما سبق وأشرنا – قرابة (٦٠٠) مشترك من إجمالي أرباب الأسر، ويعتمد الباقي منهم بشكل أساسي على حفر ما يسمى "بالقيسون"، لإستخراج المياه الارتوازية الجوفية، أو الطلمبات الأرضية، سواء للشرب، أو الأستخدام المنزلي، حيث يبلغ عدد الطلمبات الأرضية قرابة (٤٠) طلمبة أرضية، وهذا عدد كبير مقارنة بباقي القرى المجاورة، وهذا الأمر بالطبع له العديد من السلبيات التي تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة؛ فإلى جانب أنه يسحب من رصيد المياه الجوفية للقرية، والتي من المفترض أنها رصيد كمورد مائي في المستقبل، إلا أنه بالإضافة إلى ذلك فإن حفر القيسون يتم على مسافات قريبة من الطبقة الأرضية، مما يجعل المياه المرفوعة مختلطة بمياه الصرف الصحي.
- الأمر الثاني أن المساحة الكلية للقرية كما سبق وأشرنا تبلغ (٦٠٢٠) فدان، منها (٢١٥٠) فدان مأهول بالسكان، و(٣٨٧٠) فدان هي مساحة

الزمام المفترض أن يكون منزرع في القرية، الإ أن هذا ينافي الواقع، ولا يعتبر النشاط الزراعي النشاط الأساسي للقرية كنشاط اقتصادي، الأمر الذي دفع الباحثان للتعرف على كيفية تحقيق تنمية مستدامة في قرية مصرية في ظل هذه الظروف المجتمعية، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكانها.

ب- حجم العينة ونوعها وطريقة سحبها:

بالنسبة لـ "حجم العينة "، ونوعها، فمن المعلوم أن "وحدة المعاينة " هي اللبنة الأساسية في عملية المعاينة **Sampling**، ونظرًا لاهتمام الدراسة الراهنة بالتعرف على العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية لدي الريفيين، وتعاملهم مع الأراضي الزراعية، واستخدامات المياه، سواء مياه الري لأراضيهم الزراعية، أو مياه الشرب، فإن هذه الاستخدامات غالبًا تظهر بقوة على مستوي "الأسرة الريفية" بصفة عامة، وعلى هذا تم تحديد "رب الأسرة " (سواء من الذكور أو من الإناث) كوحدة أساسية للدراسة الراهنة .

وتم اختيار عينة عشوائية مساحية، حيث تم تقسيم القرية إلى خمس مناطق، هي: (شمال، جنوب، غرب، شرق، وسط) ومن ثم تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من داخل كل منطقة، بحيث تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة من حيث: الفئات العمرية، والنوع، والحالة التعلمية، والحيازة الزراعية وغيرها، وقد عاون الباحثان فريقًا لجمع البيانات، وتم تحديد حجم العينة بمجتمع الدراسة، وفقًا للمعادلة الآتية :

$$n^* = \frac{x^2 NP\,(1-P)}{d^2\,(N-1) + x^2\,P\,(1-P)}$$

حيث أن:

n^* حجم العينة المطلوب

x^2 قيمة كا تربيع عند درجة حرية (١) ومستوى معنوية (٠,٠٥) وهي تساوي (٣,٨٤١) .

N حجم المجتمع الأصلي الذي سُحبت منه العينة، وهو (١٠٣٨) مفردة من أرباب الأسر حسب عدد الأسر، والأفراد على مستوى توابع قرى مراكز محافظة المنيا (*).

P وهي قيمة ثابتة = (٠,٥) ويُقصد بها نسبة السكان.

d وهي قيمة ثابتة = (٠,٠٥) وتعني درجة الدقة المطلوبة.

وبالتالي فإنه لحساب حجم العينة الفعلى لعينة الدراسة، تم تطبيق المعادلة السابقة على هذه المعطيات كما يلي :

$$n^* = \frac{3.841 \times 1038 \times 0.5\,(1-0.5)}{[(0.05)^2 \times (1038-1)] + [(3.841 \times 0.5 \times 1-0.5)]}$$

$$n^* = \frac{996.7395}{2.5925 + 0.96025}$$

$$n^* = \frac{996.7395}{3.55275} \qquad n^* = 280$$

وعند قيام الباحثين بإدخال البيانات بعد جمعها على برنامج (SPSS) وجدا أن هناك عدد من الاستمارات بلغ (٤٣) استمارة غير مستوفاة جيدًا من قِبل فريق جمع البيانات، ونظرًا لحرص الباحثان على دقة البيانات التي تم جمعها، فتم استبعاد (٤٣) استمارة، وبالرجوع إلى خبراء الإحصاء أكدوا على أن

(*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٢٠)، عدد الأسر والسكان بتوابع القري طبقاً للنتائج النهائية للتعداد العام ٢٠١٧ لمحافظة المنيا. يونيو.

هذا العدد المستبعد لا يؤثر بصورة كبيرة على دقة البيانات، أو حجم العينة المطلوبة، خاصة وأن الباحثين قد نجحا في تمثيل مختلف فئات مجتمع الدراسة عند عملية جمع البيانات، وبذلك يكون حجم عينة الدراسة الفعلي هو (٢٣٧) مفردة، ممثلة لمجتمع الدراسة.

ج- أساليب التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية :

استخدمت الدراسة الأسلوب الكمي في تحليل البيانات، وذلك من خلال الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية؛ فبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات من خلال "صحيفة الاستبيان"، تم إدخال البيانات على الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي (**SPSS**)، ثم تمت المعالجة الإحصائية للبيانات الميدانية الكمية (بمعاونة إثنين من المتخصصين في التحليل الإحصائي) وقد اشتملت خطة التحليل الإحصائي للبيانات الكمية على التحليلات الآتية:

أ – جداول تكرارية بسيطة لجميع أسئلة صحيفة الاستبيان، وذلك لتوضح البيانات الأساسية لعينة الدراسة: كالنوع، والسن، والحالة التعليمية.... إلى جانب التعرف على كيفية تعاملهم مع الأراضي الزراعية، وكيفية استخداماتهم لمياه الري، ومياه الشرب، لتوصيف واقع التنمية المستدامة في بُعدها البيئي في مجتمع الدراسة.

ب- توزيعات مركبة لعدد من أسئلة الاستبيان المتعلقة ببعض الخصائص محل الدراسة (النوع، الحالة التعليمية، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة، وحجم الحيازة الزراعية) مع مؤشرات البُعد البيئي للتنمية المستدامة (التعامل مع الأراضي الزراعية، واستخدامات مياه الري، واستخدامات مياه الشرب)؛ وذلك للتعرف على العلاقة الارتباطية بين الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية للريفيين من أرباب

الأسر وبين مؤشرات التنمية المستدامة الثلاثة، وذلك باستخدام معامل التوافق **Contingency Coefficient**، والتعرف على نوع العلاقة، ومستوى الدلالة باستخدام مربع كا (كا^2).

ج – استخدام أسلوب "تحليل الانحدار المتدرج" **Step-Wise Regression**؛ وذلك للتنبؤ بمستقبل التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة، في ضوء بعض الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية لعينة الدراسة.

٤ – الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمفردات عينة الدراسة:

سيعتمد الباحثان بشكل رئيس على وصف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمفردات مجتمع الدراسة من خلال البيانات الأساسية التي تم الحصول عليها من خلال "دليل المقابلة" الذي تم تطبيقه على أرباب أسر عينة الدراسة، ويمكن توضيح ذلك في الجدولين التاليين، جدول (٢)، وجدول (٣):

جدول (٢) : يوضح الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة

الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة					
النوع			الحالة التعليمية		
الاستجابات	العدد	%	الاستجابات	العدد	%
ذكر	١٧٥	٧٣,٨	أمي	٩٦	٤٠,٥
			يقرأ ويكتب	٣٧	١٥,٦
أنثى	٦٢	٢٦,٢	مؤهل متوسط	٧٤	٣١,٢
			مؤهل عالي	٢٩	١٢,٢
			مؤهل فوق عالي	١	٠,٤
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠	الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

تكشف بيانات جدول (٢) عن ارتفاع نسبة المبحوثين من أرباب الأسر الذكور بنسبة بلغت (٧٣,٨%) مقابل (٢٦,٢%) لصالح أرباب الأسر من الإناث، وهذه النسبة الأخيرة تشير إلى ارتفاع معدلات المرأة المعيلة في الريف المصري، كما أنها تتفق مع الدراسات التحليلية التي أجراها "الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء" لبيانات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام (٢٠١٧)، والتي تتضمن تطور أوضاع المرأة الديموجرافية والاجتماعية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، حيث أشارت إلى ارتفاع أعداد الأسر التي ترأسها سيدات معيلات بلغ (٣,٣) مليون أسرة فى تعداد (٢٠١٧) (**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠**).

كما تكشف بيانات الجدول أيضًا عن ارتفاع نسبة الأميين بنسبة بلغت (٤٠,٥%) من إجمالي عينة الدراسة، وهي نسبة تتفق أيضًا مع نسبة الأميين في الريف المصري، وتحديدًا في محافظة المنيا، والتي اشارت إلى أن نسبة الأمية بين السكان طبقًا للنوع في تعداد (٢٠١٧) لمحافظة المنيا بلغت (٣٧,٢%) (**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، "مصر في أرقام"، ص٢٤**)، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الأميين في مجتمع الدراسة إلا أن هناك نسبة أكبر هي نسبة المتعلمين، ما بين الحاصلين على مؤهل متوسط، ومؤهل عالي (جامعي)، ومؤهل فوق عالي (فوق جامعي) بإجمالي نسب بلغت (٤٤%)، و(١٥,٦%) هي نسبة من يقرأون ويكتبون من أجمالي أرباب أسر عينة الدراس.

جدول (٣) : يوضح الخصائص الاقتصادية لعينة الدراسة(*)

الخصائص الاقتصادية لعينة الدراسة					
متوسط الدخل الشهري للأسرة			حيازة الأرض الزراعية		
الاستجابات	العدد	%	الاستجابات	العدد	%
أقل من ١٢٠٠ : ٢٠٠٠	١٠٥	٤٤,٣	أرض زراعية ملك	٣٧	١٥,٦
أكثر من ٢٠٠٠ : ٣٠٠٠	٦٥	٢٧,٤	أرض إصلاح	٣٢	١٣,٥
أكثر من ٣٠٠٠ : ٤٠٠٠	٤٣	١٨,١	أرض استصلاح في زمام البلد	٢	٠,٨
أكثر من ٤٠٠٠ : ٥٠٠٠	١٨	٧,٦	أرض استصلاح في الظهير الصحراوي للقرية	٤	١,٧
أكثر من ٥٠٠٠	٦	٢,٥	لا يوجد	١٦٢	٦٨,٤
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠	الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

تكشف بيانات جدول (٣) عن ارتفاع نسبة الأسر التي تتراوح متوسطات دخولهم الشهرية بين (أقل من ١٢٠٠ : ٢٠٠٠ جنيهًا مصريًا) بنسبة بلغت (٤٤,٣%) من إجمالي عينة الدراسة، وهذه النسبة تشير إلى ارتفاع أعداد الأسر التي تقل متوسطات دخولها الشهرية دون الـ (٢٠٠٠جيهًا مصريًا)، مما يدل على ارتفاع معدلات الفقر في مجتمع الدراسة، في حين أن إجمالي الأسر التي تزيد متوسطات دخولهم الشهرية عن (٢٠٠٠ جنيهًا مصريًا) بلغت تقريبًا (٥٦%) من إجمالي عينة الدراسة، وهذه النسبة الأخيرة تدعم نتائج بحث الدخل والانفاق والاستهلاك الصادر عن "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" لعام (٢٠١٨) – أحدث نتائج وقعت عليها أيدي الباحثين – والتي تشير إلى أن متوسطات الدخل السنوي للأسرة الريفية بلغ (٣١٢٨٢,٧ جنيهًا مصريًا)

(*) تشير بيانات هذا الجدول أن نسبة من يملكون أراضي زراعية، أو يمارسون الزراعة من اجمالي مفردات عينة الدراسة قد بلغت (٧٥) مفردة.

بالأسعار الثابتة، أي ما يعادل متوسط دخول شهرية (٢٦٠٧ جنيهًا مصريًا) (**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، ص٥٨**).

أما عن البيانات المتعلقة بحيازة الأرض الزراعية، فتكشف بيانات الجدول أيضًا عن ارتفاع نسب الأسر التي ليس لديها أي حيازة زراعية في القرية بنسبة بلغت (٦٨,٤%)، وهي نسبة كبيرة تدل على انخفاض نسبة الحيازة الزراعية في القرية بصفة عامة، وهذا الأمر تؤكده العديد من الإحصائيات، والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية، والتي تشير إلى انخفاض الحيازات الزراعية في محافظة المنيا بصفة عامة؛ وذلك مرده اختفاء دور كل من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، وشركات القطاع الخاص، والجمعيات التعاونية كما أكدته التقارير (**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، "النشرة السنوية لإستصلاح الأراضي"، ص١١**)

رابعًا : عرض وتحليل البيانات الميدانية :

يتناول هذا المحور عرضًا للدراسة الميدانية، ويشتمل على توصيف واقع التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة من حيث: تعامل العينة مع الأراضي الزراعية في مجتمع الدراسة، وكذلك كيفية استخداماتهم لكل من مياه الري، ومياه الشرب، ثم يتناول المحور العلاقة الارتباطية بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة في علاقتها بالتنمية المستدامة، التي تم تحديد مؤشراتها سالفًا، وأخيرًا يستعرض المحور بإمكانية التنبوء بتحقيق التنمية المستدامة في القرية مجتمع الدراسة في ضوء بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمفردات عينة الدراسة.

وفيما يتعلق بطريقة عرض، وتحليل البيانات الكمية، فسيتم عرضها بحيث يبدأ العرض بالجداول الكمية (البسيطة والأرتباطية المركبة) ثم يقوم الباحثان بالتعليق على نتائج هذه البيانات مقارنة بالنتائج المستخلصة من نتائج الدراسات السابقة – إن وُجد لها ما يناظرها من نتائج تتفق أو تختلف معها – كذلك سيجتهد الباحثان في تحليل، وتفسير النتائج المستخلصة من البيانات الكمية في إطار المدخل النظري الذي سبق وتم صياغته في ضوء المداخل النظرية التي انطلقت منها الدراسة الراهنة، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي :

١ – توصيف واقع التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة :

أ- **تعامل العينة مع الأراضي الزراعية :**

جدول (٤) : توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الانتظام في ممارسة الزراعة

مدى انتظام ممارسة الزراعة		
الأستجابات	العدد	%
نعم نزرع في كل المواسم	٦٢	٢٦,١
نزرع بعض المحاصيل في بعض المواسم	١٣	٥,٥
ليس لدينا أراض زراعية	١٦٢	٦٨,٤
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

تكشف بيانات جدول (٤) فيما يتعلق بانتظام ممارسة الزراعة سنويًا أن الغالبية العظمى من مفردات عينة الدراسة قد حُرمت من ممارسة الزراعة من الأساس لعدم امتلاك أو حيازة أراضي زراعية، حيث بلغت تلك النسبة (٦٨,٤%) من إجمالي عينة الدراسة، فى حين أكدت (٢٦,١%) من إجمالي عينة الدراسة أنهم يمارسون الزراعة فى كل المواسم سنويًا، وفى المقابل أكدت

(٥,٥%) من إجمالي عينة الدراسة أنهم يمارسون الزراعة فى بعض المواسم؛ ولعل تفسير ذلك مرده:

- اختفاء دور كل من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، وشركات القطاع الخاص، والجمعيات التعاونية كما سبق وأشرنا.
- عزوف أهل القرية بشكل عام عن الزراعة؛ وذلك لعدم الجدوى المادية للزراعة من وجهة نظرهم، هذا بجانب ندرة الموارد المائية بشكل خاص، كذلك لجوء نسبة كبيرة منهم إلى تبوير الأرض لتحويلها إلى أراضي مباني، حرصًا على التكسب المادى، لتلبية حاجات، ومتطلبات العيش وهذا مؤشر خطير لا يتفق مع فكرة الاستدامة.

وهذه التفسيرات مردها الانطلاق من إحدى مقولات مدخل توجه "تغير القيم الثقافية" والتي أكدت في سياق عرضها أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة في المجتمع وبين التدهور البيئي.

كما أن هذه النتيجة تتفق إلى حد كبير مع ما أستنتجته دراسة **A. Ghaforr (Awan, Abdul Ghafoor, 2013)** حينما أكدت على أن الفقراء هم الأكثر استخدامًا لموارد البيئة، بما في ذلك تجريف الأرض وتبويرها.

جدول (٥) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب شراء اراضي زراعية خلال الـ١٠ سنوات الأخيرة.

شراء اراضي زراعية خلال الـ١٠سنوات الأخيرة		
الاستجابات	العدد	%
نعم	١٢	٥,١
لا	٢٢٥	٩٤,٩
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

يتضح من بيانات جدول (٥) أن الغالبية العظمى من مفردات عينة الدراسة لم تقم بشراء أراضى زراعية خلال الـ١٠ سنوات الأخيرة، وهذا يدلل على عدم إقبال مفردات العينة (الريفيين) فى مجتمع الدراسة (قرية ريفية) على مهنة الزراعة، لعدم جدواها ماديًا واقتصاديًا من وجهة نظرهم، وهذا بالطبع يُعد ضد فكرة الاستدامة فى قرية مصرية.

وهذه النتيجة تتفق مع ما استنتجته الورقة البحثية لـ **(Francis, T. Francis Tazozacha, 2001)** حينما أكدت على أن قطاع كبير من المزارعين لديهم اعتقاد راسخ أن مهنة الزراعة أصبحت ليس لديها جدوى اقتصاديًا، أو ماديًا.

جدول (٦) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب بيع اراضي زراعية خلال الـ١٠ سنوات الأخيرة

بيع اراضي زراعية خلال الـ١٠ سنوات الأخيرة		
الأستجابات	العدد	%
نعم	١٦	٦,٨
لا	٢٢١	٩٣,٢
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

لما كانت بيانات جدول (٣) قد أشارت إلى أن (١٥,٦%) من إجمالي مفردات العينة، يملكون أراضى زراعية (بمختلف المساحات) فإن بيانات جدول (٦) أشارت إلى أن نصف هذه النسبة تقريبًا، قامت ببيع أراضى زراعية خلال الـ١٠ سنوات الأخيرة، مما يعكس تدنى قيمة حيازة الأراضى الزراعية فى مجتمع الدراسة، وربما قيمة امتهان مهنة الزراعة بشكل عام فى القرية، مما يشكل

خطورة على ممارسة الاستدامة بصفة عامة، والاستدامة الزراعية بصفة خاصة فى مجتمع الدراسة، وهذه النتيجة تؤكد النتيجة السابقة في جدول (٥).

جدول (٧) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب امتلاك اراضي زراعية مؤجرة للغير

امتلاك اراض زراعية مؤجرة للغير		
الأستجابات	العدد	%
نعم	١٨	٧,٦
لا	٢١٩	٩٢,٤
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

تكشف بيانات جدول (٧) أن نسبة كبيرة بلغت (٧,٦%) يقومون بتأجير الأراضى الزراعية المملوكة لهم للغير، وهذه النسبة مقارنة ببيانات جدول (٣) تكشف أن هذه النسبة تقارب نصف من يملكون أراضى زراعية من مفردات العينة، ما يؤكد على عدم إقبال أصحاب الأراضى الزراعية على ممارسة الزراعة بأنفسهم، وإنما اكتفوا بتأجيرها للغير، مما يدل على نكوص الزراعة بصفة عامة لدى الملاك، وإسناد زراعتها للغير، الذى قد يكون غير ملم بأمور الزراعة، ومتطلباتها، وبالتالى أساسيات الاستدامة الزراعية (لأن هناك دراسة أشارت إلى أهمية إيجار الأراضى الزراعية لمن لديهم الخبرات).

وهذا ما أكدت عليه الدراسة التي أجراها فريق من الباحثين الروس عن: "تأثير حيازة الأراضي الزراعية على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة" (**Trukhachev, Vladmir et al, 2015, Pp 164 – 179**)حينما أكدت على أن عدم قيام أصحاب الأراضي الزراعية (رغم امتهانهم بمهنة الزراعة) بممارسة الزراعة

بأنفسهم، وأكتفائهم بتأجيرها للغير عير الإكفاء يؤثر تأثيرًا كبيرًا على تحقيق التنمية الزراعية.

جدول (٨) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب امتلاك مساحات بايره من الأراضي

امتلاك مساحات بايره من الأراضي		
الأستجابات	العدد	%
نعم	٦	٢,٥
لا	٢٣١	٩٧,٥
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

على الرغم من ندرة من يملكون أراضى زراعية فى مجتمع الدراسة، وتحديدًا (١٥,٦%) من إجمالي العينة، وندرة مهنة الزراعة بصفة عامة، إلا أن بيانات جدول (٨) تكشف عن وجود نسبة من عينة الدراسة بلغت(٢,٥%) لديهم مساحات بايرة من الأرض الزراعية، وهى نسبة تعادل (١٦%) من إجمالي من يملكون مساحات زراعية بالقرية، وهذا يدلل على حرص قطاع عريض من عينة الدراسة على المكسب المادى، على حساب الأراضى الزراعية فى القرية، وهذه بيانات تتفق وتؤكد على ما جاء فى بيانات جدول (٤)، الأمر الذى يناهض فكرة الاستدامة بشكل عام، والاستدامة الزراعية بشكل خاص.

جدول (٩) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب امتلاك اراضي زراعية تحولت إلى مباني

امتلاك اراضي زراعية تحولت إلى مباني		
الأستجابات	العدد	%
نعم	٢٧	١١,٤
لا	٢١٠	٨٨,٦
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

ويدعم النتيجة السابقة التي كشفت عنها نتائج بيانات جدول (٨)، ما يتضح من بيانات جدول (٩) الذى تؤكد بياناته على أن (١١,٤%) من إجمالي عينة الدراسة قامت بالبناء على الأراضى الزراعية (جزء أو كل) أى ما يعادل نسبة (٧٣%) من إجمالي من يملكون أراضى زراعية.

جدول رقم (١٠) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الاستصلاح في الاراضي الصحراوية

الاستصلاح في الاراضي الصحراوية خلال الـ١٠ سنوات الأخيرة		
الأستجابات	العدد	%
نعم	٦	٢,٥
لا	٢٣١	٩٧,٥
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

تعكس بيانات جدول رقم (١٠) أن نسبة متدنية جدًا من إجمالي عينة الدراسة، وتحديدًا (٢,٥%) هم من قاموا باستصلاح أراضى صحراوية خلال العشر سنوات الماضية، بالإضافة إلى تدني قيمة الزراعة، فى القرية، مما تدل بيانات هذا الجدول على الآتي:

- ضعف شبكات الرى والخدمات الزراعية.
- ارتفاع تكاليف الاستصلاح مع عدم وجود آليات تشجيع الاستصلاح.
- صعوبة الاستصلاح الزراعى خاصة فى الأراضى الصحراوية (حتى أن أحد المبحوثين أشار إلى تكلفة حفر البئر تحتاج قرابة (٣٠٠) ألف جنيه مصريًا)
- أن هذه النوعية من الأراضى على اتساعها إلا أنه هناك جدال حول الوضع القانونى لاستصلاحها واستقرار الزراعية فيها وذلك بسبب ما يعرف بنظام (وضع اليد) من جانب بعض القبائل العربية فى الظهير الصحراوى، مما يصعِّب على الملاك والمستأجرين فكرة الاستصلاح الزراعى، ومن ثم التأثير بالسلب على الاستدامة الزراعية.

وهذه الاستنتاج الأخير انما مرد تفسيره هو إحدى المقولات لمدخل "مجتمع المخاطر" حينما أشار إلى أن هناك ثلاثة أشكال مرتبطة بمفهوم المخاطر، الأول هو ما يتعلق بالمخاطر التقليدية وهي مرتبطة بقوى الطبيعة، والثاني المخاطر المرتبطة بالاختيارات الشخصية للأفراد، والثالث المرتبط بالطريقة المنهجية للتعامل مع المخاطر وإنعدام الأمن الناتجين عن عمليات التحديث، والتحضر، والتمدن.

جدول (١١) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب مدى تطور عملية الزراعة في القرية

مدى تطور عملية الزراعة في القرية		
الأستجابات	العدد	%
نعم تتطور للأحسن	١٠٠	٤٢,٢
تتطور غير ملحوظ ومؤقت	٧٨	٣٢,٩
عملية الزراعة تتأخر وتتراجع	٥٩	٢٤,٩
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

تشير بيانات جدول (١١) إلى أن أكثر من نصف مفردات عينة الدراسة، والتى بلغت (٥٧,٨%) قد أشاروا إلى أن تطور عملية الزراعة فى القرية غير ملحوظ، بل وتتراجع عن سابقه، وهذا مرده على ما يبدو إلى تراجع الخدمات الزراعية فى القرية، وعدم الأخذ بالأساليب الحديثة فى طرق الزراعة والرى، والاستمرار فى الاعتماد على الأساليب التقليدية، والتى تستهلك كميات كبيرة من المياه، وتهلك الأراضى الزراعية، ما يعكس حالة من عدم الاستدامة فى مجتمع الدراسة.

وهذه النتيجة تؤكد على ما طرحه أنصار مدخل "التحديث الأيكولوجي" حينما أوضحوا في أحد مقولاته أن الابتكارات التكنولوجية هي نقطة الإنطلاق الحاسمة لظهور ممارسات أكثر إستدامة، مؤكدة بذاك على أهمية الاستخدامات التكنولوجية لتحقيق إستدامة البيئة الزراعية.

جدول رقم (١٢) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخدمات التي تقدمها الجمعية الزراعية في القرية

خدمات الجمعية الزراعية		
الأستجابات	العدد	%
بذور جيدة بسعر معقول	٢٦	١١
كيماوي يغذي الأرض بسعر متاسب	٩٧	٤,٩
سلف من البنك تساعد في المصاريف	٢٦	١١
مبيدات للآفات الزراعية	٣٨	١٦
شراء المحاصيل من المزارعين بسعر مناسب	٦	٢,٥
توعية المزارعين بطرق حديثة في الزراعية	٢	٠,٨
منع تجريف وتبوير الأرض أو تحويلها إلى مباني	١٠	٤,٢
لا يوجد أي خدمات	٣٢	١٣,٥
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

تدل نتائج بيانات جدول رقم (١٢) على حالة من عدم الوعى بخطورة اللجوء إلى الطرق، والأساليب غير الصحية، سواء على مستوى الأرض الزراعية أو الإنسان، أو على مستوى البيئة بصفة عامة؛ حيث أظهرت النتائج أن نحو (٥١%) من الخدمات المقدمة من الجمعية الزراعية فى القرية تتمثل فى منح المزارعين الكيماوى لتغذية الأرض، واستخدام المبيدات لقتل الآفات الزراعية، فى حين أن هناك دول على سبيل المثال لا الحصر مثل "ألمانيا" و"روسيا" لا يوجد فيهما مصنعًا واحدًا لإنتاج مثل هذه النوعية من الأسمدة الكيماوية، أو تلك المبيدات، وهذا يؤشر على وضع خطير مفاده أن الخدمات التى من المفترض أنها تقدم من جهة رسمية من أجل إحداث طفرة فى عملية الزراعة هى نفسها التى تناهض فكرة الاستدامة من خلال إحداث الآثار السلبية على الإنسان

والأرض والبيئة، وهذا فيه إشارة واضحة إلى غياب الدور التوعوي للمؤسسات البيئية الرسمية، أو المنظمات غير الحكومية.

وهذا استنتاج يؤكده ما طرحه مدخل "التحديث الأيكولوجي" لرواده "جوزيف هوبر"، و"مارتين جانيك" حينما أشار إلى أن المؤسسات والمنظمات البيئية الرسمية، وغير الحكومية تلعبا دورًا مهمًا في الإدارة البيئية بجانب مؤسسات الدولة المختلفة، وأن غياب دورهما التوعوي هو أمر مناهض لفكرة الأستدامة البيئية .

جدول رقم (١٣) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب أفضل الطرق للزراعة في مجتمع الدراسة

الأفضل للزراعة		
الأستجابات	العدد	%
إلزام الحكومة للمزارعين بزراعة محاصيل معينة	٥٣	٢٢,٤
ترك الحرية للمزارع لزراعة ما يشاء	١٨٤	٧٧,٦
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

فى إطار عدم زراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقطن، والقمح، والقصب، وفى إطار حرص المبحوثين على التربح والتحصيل الاقتصادى المادى من وراء زراعة محاصيل بعينها تكمن خطورة بيانات جدول رقم (١٣)؛ حيث أظهرت بياناته أن (٧٧,٦%) من إجمالي عينة الدراسة قد أكدوا على أن الأفضل لعملية الزراعة هو ترك الحرية والمجال للمزارعين لزراعة ما يشاءون، فى حين أن (٢٢,٤%) فقط من إجمالي العينة كان لديهم الوعى بخطورة هذا

الأمر، ومن ثم رحبوا بفكرة إلزام الحكومة للمزارعين بزراعة بعض المحاصيل بعينها.

ولعل هذا يدلل على أن الغالبية العظمى من العينة قد أبدت ترحيبها بترك الحرية للمزارعين بزراعة ما يشاءون مرده عدم تقدير واهتمام الدولة بتعيين القيمة المادية المناسبة ،والمرضية للمزارعين لزراعة مثل هذه المحاصيل، ومن ثم يبحث المزارع عن البديل الذي يحقق له المكسب المادي.

وهذا قد يعكس لنا التغير القيمي لدى المزارعين؛ فمعظم المشكل البيئية مردها العلاقة التوترية بين مستوى المعيشة في المجتمع وبين التدهور البيئي، فكلما تدنى المستوى المعيشي كلما تدنى الوعي البيئي لأفراد المجتمع، وهذه النتيجة مردها ما أشار إليه مدخل "تغير القيم الثقافية" لـ "انجلهارت".

ب-**استخدامات العينة لمياه الري:**

جدول رقم (١٤) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب وجهة نظرهم في وجود مشكلات في مياه الري

وجود مشكلات مرتبطة بنقص مياه الري في مصر		
الأستجابات	العدد	%
نعم	١٢٩	٥٤,٤
لا	١٠٨	٤٥,٦
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

يتضح من بيانات جدول رقم (١٤) أن ما يقرب من نصف مفردات العينة لا يرى وجود مشكلة فى معاناة مصر من مشكلة نقص المياه، حيث أن (٤٥,٦%) من إجمالي عينة الدراسة أكدوا أنه لا توجد أى مشكلة تخص مياه الرى، ويعكس

ذلك حالة من الضبابية الواضحة، وعدم الوعى من قبل المواطنين بوجود مشكلة تتعلق بمياه الرى، وخصوصًا فى ظل وجود مستجدات داخلية وخارجية تتعلق بملف المياه بصفة عامة، منها (داخليًا) رغبة الحكومة المصرية فى التوسع الزراعى، واستصلاح أراضى جديدة، وهذا يتطلب كميات كبيرة من المياه إضافة إلى وجود مساحات كبيرة من الأراضى تم تبويرها بسبب نقص مياه الرى، وخصوصًا فى منطقة الدلتا، وعلى المستوى (الخارجى) يبقى ملف سد النهضة العقبة الكبرى التى تؤكد على وجود مشكلة كبيرة ستتعرض لها البلاد جراء هذا الملف مما يؤكد وجود حالة من عدم الوعى من قبل مفردات عينة الدراسة.

جدول رقم (١٥) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب رأيهم في إسراف المزارعين في استخدام مياه الري

إسراف المزارعين في استخدام مياه الري		
الأستجابات	العدد	%
نعم	٥٧	٢٤,١
لا	١٨٠	٧٥,٩
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

يتضح من بيانات جدول رقم (١٥) أن حوالى (٧٦%) من إجمالي مفردات العينة أكدوا على أنه لا يوجد إسراف فى استخدامات مياه الرى المتاحة من جانب المزارعين، مما يعكس حالة من الوعى بضرورة المحافظة على المياه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ندرة مياه الرى بصفة عامة فى مجتمع الدراسة كونها تقع على الظهير الصحراوى الغربى (كما سبق وأشرنا إلى ذلك فى وصف عام مجتمع الدراسة)، ومن ثم فلا توجد هناك وفرة فى مياه الرى من الأساس

لكى يكون هناك إسرافًا لها، وهذا يتفق مع احتياجات تطبيق الاستدامة فى الريف المصرى.

جدول رقم (١٦) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسئول عن تطهير شبكات الري من وجهة نظرهم

المسئول عن تطهير شبكات الري		
الأستجابات	العدد	%
المزارعين	٢٣	٩,٧
الجهات الحكومية	١٨٠	٧٥,٩
الاثنين معًا	٣٤	١٤,٣
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

من بيانات جدول رقم (١٦) يتضح أن هناك قرابة (٧٦%) من إجمالي عينة الدراسة قد أجمعوا على أن الجهات الحكومية فقط المنوطة، والمسئول الأول عن تطهير شبكات الرى فى القرية، فى حين أن (٩,٧%) من إجمالي عينة الدراسة قد أكدوا على أن المزارعين هم المسئولين عن ذلك، كما أشار (١٤,٣%) من إجمالي عينة الدراسة على أن هذا الأمر يُعد مسئولية مشتركة بين كل من الجهات الحكومية والمزارعين أنفسهم.

وتلك النسبة الأخيرة تعكس حالة من عدم الرغبة فى المشاركة المجتمعية، والتى تُعد أهم ركائز الاستدامة بصفة عامة، الأمر الذى يؤكد على غياب الوعى بأهمية تنمية المشاركة المجتمعية، والتى هى مطلب أساسى لتحقيق الاستدامة.

جدول رقم (١٧) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب وجود مزارعون يعتمدون في ري الارض على مواسير متصلة بالمياه الجوفية

وجود مزارعون يعتمدون في ري الارض على مواسير متصلة بالمياه الجوفية		
الأستجابات	العدد	%
لا يوجد	٨٧	٣٦,٧
حالات نادرة	٩٠	٣٨
حالات معتبرة	١٩	٨
حالات كثيرة جدًا	٤١	١٧,٣
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

تكشف بيانات جدول رقم (١٧) عن أن حوالي ثلث مفردات العينة قد ذهبت إلى أنه لا يوجد أى اعتماد على استخدام مواسير متصلة بالمياه الجوفية لدى الأراضى الزراعية، فى حين أكدت الغالبية العظمى من مفردات العينة، وتحديدًا (٦٣,٣%) قد أكدوا أن هناك استخدامات لهذه النوعية من المواسير وإن كانت بأشكال تتباين بين الندرة، والوسطية والكثرة، الأمر الذى يعكس حالة من الاستخدام المطرد لحق أصيل للأجيال القادمة، ألا وهى "المياه الجوفية"، وهذا الأمر يعكس أيضًا حالة من عدم الوعى بقيمة الاستدامة لدى المزارعين بمجتمع الدراسة.

وهذه النتيجة تتفق مع إحدى مقولات "الماركسية الجديدة" والمتعلقة بالاعقلانية في نماذج الإنتاج الرأسمالي، وتراكم رأس المال، وتحقيق المنفعة الفردية بغرض التوسع في رأس المال (الأرض الزراعية الخاصة) الذي يؤثر بالسلب على مخزون المياه الجوفية بالقرية مجتمع الدراسة.

جدول رقم (١٨) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب استخدام مياه الصرف الزراعي في ري الأرض

استخدام مياه الصرف الزراعي في ري الأرض		
الأستجابات	العدد	%
لا يوجد	١٤٢	٥٩,٩
هناك حالات نادرة	٧١	٣٠
هناك حالات معتبرة	١٤	٥,٩
هناك حالات كثيرة جدًا	١٠	٤,٢
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

يتضح من بيانات جدول رقم (١٨) أن قرابة (٤٠%) من إجمالي عينة الدراسة يقرون بوجود إعادة استخدام لمياه الصرف الزراعى فى عمليات الرى ما بين حالات نادرة، ومعتبرة، وحالات كثيرة، مما يدلل على وجود شواهد ميدانية فى استخدامات خاطئة لمياه من المفترض أنهل ملوثة وغير صالحة لرى الأراضى الزراعية، نظرًا لأن هذه النوعية من المياه تكون محملة بمبيدات ومواد كيميائية ضارة بالأراضى والمحصول، مما يعكس وجود استخدام غير مستدام لمياه الصرف الزراعى، وهذه النسبة كانت مقابل (٥٩%) ممن أقروا بعدم استخدام مياه الصرف الزراعى فى عمليات الرى، وبالطبع النسبة التى أقرت بهذه الممارسات لا يستهان بها، فهى قرابة نصف عينة الدراسة.

جدول رقم (١٩) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب رأيهم في تجريم ري الأرض من المصارف الزراعية

في تجريم ري الأرض من المصارف الزراعية		
الأستجابات	العدد	%
نعم	٩٨	٤١,٤
لا	١٣٩	٥٨,٦
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

تعكس بيانات جدول رقم (١٩) حالة من عدم الوعى، والنظرة النفعية القاصرة من قِبل (٥٨,٦%) من إجمالي عينة الدراسة التى أقرت بعدم تجريم، أو وتحريم المزارعين برى الأراضى من المصارف الزراعية، مقابل (٤١,٤%) فقط هم من أقروا بتجريم وتحريم هذه الممارسة، وتكمن خطورة هذه النتيجة فى أن مياه المصارف تكون غير صالحة من الأساس للرى لما تحمله من مخلفات (كيميائية) تضر بالأراضى الزراعية من الأساس.

ولعل ذلك مرده هو عدم وجود الوعى الكافى لدى الريفيين بمبادئ التنمية المستدامة، هذا بجانب حرص الكثير منهم على الكسب السريع من خلال الاستسهال فى رى الأراضى من أى مصدر، دون النظر إلى مدى صلاحية هذا المصدر لمياه الرى، وهذه النتيجة أيضًا مرد استنتاجه من "الرأسمالية اللاعقلانية" التي أشار إليها مدخل "الماركسية الجديدة".

ج- استخدامات العينة لمياه الشرب :

جدول رقم (٢٠) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب توافر مياه شرب من الشبكة العامة

مدى توافر مياه شرب لكل القرية من الشبكة العامة		
الأستجابات	العدد	%
نعم كل الناس	١٨٤	٧٧,٦
ناس عندهم وناس لا	٢٦	١١
غالبية الناس ما عندهاش	٢٧	١١,٤
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

تكشف بيانات جدول رقم (٢٠) أن غالبية العينة وتقريبًا ثلثى العينة قد أقرت بأنها لديها مصدر منتظم لمياه الشرب متصل بالشبكة العامة لتغذية القرية، مقابل (٢٢,٤%) الذين أقروا بعدم وجود مصدر للمياه متصل بالشبكة العامة، مما يعطى صورة إيجابية إلى حد ما لتوفر مصدر مياه نظيف وآمن لسكان مجتمع الدراسة.

جدول رقم (٢١) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الاعتماد على استخدام الطلمبات للحصول على مياه الشرب

الاعتماد على استخدام الطلمبات للحصول على مياه الشرب		
الأستجابات	العدد	%
نعم في ناس كتير	٣٩	١٦,٥
في عدد قليل	١٨٥	٧٨,١
لا يوجد طلمبات في البلد	١٣	٥,٥
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

على الرغم من إقرار حوالى ثلثى مفردات العينة بوجود مصدر منتظم وآمن، مرتبط بشبكة المياه العامة للقرية إلا أن (٩٤,٦%) من إجمالي عينة الدراسة قد أقروا (بصور متباينة) باعتماد مجتمع الدراسة على الطلمبات كمصدر للحصول على المياه، الأمر الذى يعكس حالة من عدم الوعى بقيمة وجود مخزون للمياه الجوفية، الذى يمكن أن يستخدم فى وقت الأزمات.

هذا بجانب استخدام هذه المياه بإسراف فى الأعمال المنزلية، ورش الشوارع، والأكثر من ذلك أنه يتم عمل هذه الطلمبات بطرق غير صحيحة، وغير صحية، وعلى عمق يؤدى إلى اختلاط مياه الطلمبات (الجوفية) بمياه الصرف الصحى، لأنها غالبًا لا يتم حفرها على العمق المناسب للحصول على مياه نظيفة وصالحة للاستخدام الآدمى.

الأمر الذى يعكس حالة من عدم استخدامات مياه الشرب الغير مستدامة، وفقًا لأهداف ومبادئ الاستدامة، بالقرية المصرية.

جدول رقم (٢٢) : يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب مظاهر هدر المياه

مظاهر هدر المياه		
الأستجابات	العدد	%
رش الشوارع	١١٤	٤٨,١
نظافة السيارات	٤	١,٧
ري الجناين أو زرع الزينة	١٥	٦,٣
الاهمال في تصليح الحنفيات	٩	٣,٨
لا يوجد وفرة في المياه من الاساس لاسرافها	٩٥	٤٠,١
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

يتضح من بيانات جدول رقم (٢٢) أن حوالى (٤٨%) من مفردات عينة الدراسة قد أجمعوا على أن المظهر الأساسى لهدر مياه الشرب يتمثل فى رش الشوارع، خاصة فى فصول الصيف، وهذه العادة السيئة التى اعتاد عليها المصريون جميعًا فى الحضر، والريف بحجة أن رش الشوارع يزيل الأتربة، ويخفض من درجة حرارة الجو، هذا بجانب الصور الأخرى للهدر المتمثلة فى نظافة السيارات، وري الجناين،.... فى حين أقر حوالى (٤٠%) من إجمالي عينة الدراسة إلى ندرة المياه من الأساس فى جميع الدراسة أى قرابة (٦٠%) من إجمالي عينة الدراسة مما يدل على وجود إسراف وهدر لمياه الشرب، وهذا أمر يناقض معيار وأهداف الاستدامة المتعلقة باستخدام مياه الشرب.

٢- العلاقة الارتباطية بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة في علاقتها بالتنمية المستدامة(*) :

أ- العلاقة بين النوع كأحد الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة وبين التنمية المستدامة :

جدول رقم (٢٣) : يوضح العلاقة بين النوع وتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة

العلاقة الارتباطية بين	قيمة كا^2	درجات الحرية	مستوى الدلالة	قيمة معامل التوافق	نوع الارتباط	نوع الدلالة
النوع والتنمية المستدامة	٩,٠٣	١٠	٠,٥٩٢	٠,٣٢٨	ارتباط غير دال	غير دال

وتظهر بيانات جدول رقم (٢٣) أنه ليس هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين النوع، ومؤشرات التنمية المستدامة فى القرية المصرية.

وهذا مرده ندرة حيازة النساء بشكل عام فى الريف المصرى، على الأراضى الزراعية، حيث دائمًا ما يحصل النساء على حقوقهم الشرعية من الميراث فى صورة أموال أو إسناد ملكيتهم إلى إخوتهم الذكور تحت شعار "لا توريث للغريب" (الزوج).

كما أن هذه النتيجة تتعارض في ظاهرها مع واحدة من أهم مقولات مدخل "النسوية الأيكولوجية" والذي يرى وجود علاقة قوية بين وجود العنصر النسائي، وبين تحقيق الاستدامة البيئية؛ كون النساء أكثر حفاظًا على البيئة، إلا

(*) ملاحظة : تم التعامل هنا في ايجاد العلاقة الارتباطية بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة، وبين مؤشرات التنمية المستدامة مع أفراد عينة الدراسة الذين يمارسون الزراعة في مجتمع الدراسة (سواء في أراضيهم، أو في اراضي زراعية مستأجرة) والبالغ عددهم (٧٥) مفردة.

أن ندرة الحيازة الزراعية للنساء في مجتمع الدراسة تجعل من الصعب التحقق من صدق هذه المقولة.

ب-العلاقة بين الحالة التعليمية كأحد الخصائص الاجتماعية وبين التنمية المستدامة :

جدول رقم (٢٤) : يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية وتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة

العلاقة الارتباطية بين	قيمة كا^2	درجات الحرية	مستوى الدلالة	قيمة معامل التوافق	نوع الارتباط	نوع الدلالة
الحالة التعليمية والتنمية المستدامة	٢٨,٤٥	٣٠	٠,٥٤٦	٠,٥٢٤	ارتباط غير دال	غير دال

تظهر بيانات جدول رقم (٢٤) أنه ليس هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمى (الحالة التعليمية) ومؤشرات التنمية المستدامة فى القرية المصرية.

وهذا مرده أمرين: الأول انخفاض المستوى التعليمى فى القرية مجتمع الدراسة بشكل عام، والثانى هو أن الاهتمام بالأراضى الزراعية وحيازاتها ربما يؤدى إلى التسرب من التعليم وعدم الاهتمام به بشكل عام مما يجعل غالبية حائزى الأراضى الزراعية جل اهتمامهم منصب حول رعاية الأراضى الزراعية على حساب التعليم؛ أى أن الانتظام فى رعاية الأرض الزراعية بالنسبة له أهم من التعليم.

وهذه النتيجة تتفق مع إحدى نتائج دراسة "لميس" (**محمد، لميس، ٢٠١٠**) التي أوضحت نتائج دراستها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير مستوى التعليم على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة بمؤشراتها الثلاثة.

ج- العلاقة بين متوسط الدخل الشهري للأسرة الريفية وبين التنمية المستدامة:

جدول رقم (٢٥) : يوضح العلاقة بين متوسط الدخل الشهري للأسرة وبين وتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة

العلاقة الارتباطية بين	قيمة كا^2	درجات الحرية	مستوى الدلالة	قيمة معامل التوافق	نوع الارتباط	نوع الدلالة
متوسط الدخل الشهري للاسرة والتنمية المستدامة	٨٥,٦٤	٥٠	٠,٠٠١	٠,٧٣٠	طردي	دال إحصائيًا

تظهر بيانات جدول رقم (٢٥) أنه هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٠١)، بين متوسط الدخل الشهرى للأسرة وبين مؤشرات التنمية المستدامة، أى كلما ارتفع المتوسط الشهرى لدخل الأسرة كلما زاد الاهتمام بتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة فى بعدها البيئى.

وهذا مرده أن أصحاب الدخول المرتفعة تكون حريصة على الحفاظ على ثرواتهم المتمثلة فى إنتاجية الأرض، وانتظام مياه الرى، ومياه الشرب التى لا شك سيستفاد منها فى الحفاظ على أرضه.

وهذه النتيجة تتفق مع ما طرحه أنصار مدخل "التحديث الأيكولوجي" حينما أوضحوا أن الاقتصاد والتنمية المستدامة وجهين لعملة واحدة، وأن التنمية الاقتصادية ستقود حتمًا إلى تحقيق الأستدامة البيئية بمؤشراتها الثلاثة، وتتفق كذلك مع ما طرحه "انجلهارت" في معرض حديثه عن مدخل "التغير القيم" حينما أشار أنه كلما تدنى المستوى المعيشي لأفراد المجتمع كلما تدنى لديهم الوعي البيئي.

د – العلاقة بين حيازة الأرض الزراعية وبين التنمية المستدامة :

جدول رقم (٢٦) : يوضح العلاقة بين حيازة الأرض الزراعية وبين وتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة

العلاقة الارتباطية بين	قيمة كا^2	درجات الحرية	مستوى الدلالة	قيمة معامل التوافق	نوع الارتباط	نوع الدلالة
متوسط حيازة الأرض الزراعية للاسرة والتنمية المستدامة	٧٢,٤٧	٤٠	٠,٠٠١	٠,٧٠١	طردي	دال إحصائيًا

تظهر بيانات جدول رقم (٢٦) أنه هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حيازة الأرض الزراعية وبين تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة؛ وتفسير تلك النتيجة هو أن حائزي الأراضى الزراعية أكثر حرصًا على الحفاظ على الأراضى الزراعية، وكذلك الحفاظ على أهم الموارد التى تدعم الحفاظ عليها، كالحفاظ على مياه الرى، ومياه الشرب.

وهذه النتيجة أيضًا تؤكد على ما طرحه منظري مدخل "التحديث الأيكولوجي" سالفة الذكر.

٣– إمكانية التنبوء بتحقيق التنمية المستدامة في القرية مجتمع الدراسة في ضوء بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمفردات عينة الدراسة:

للكشف عن مدى تحقيق التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة، وأي الخصائص اسهامًا في تحقيقها، تم استخدام "تحليل الانحدار المتدرج" Step–wise Regressionحيث أن (التنمية المستدامة بمؤشراتها الثلاثة) هي المتغير التابع، وأن المتغيرات المستقلة هى (بيانات النوع، والحالة التعليمية، ومتوسط

الدخل الشهري للأسرة الريفية، وحيازة الأرض الزراعية)؛ حيث تدخل المتغيرات واحده تلو الأخرى على أساس ارتباطها بالمتغير التابع من جانب، والمتغيرات المستقلة الأخرى من جانب أخر، ففي كل خطوة يتمّ اختيار أعلى المتغيرات المستقلة ارتباطًا بالمتغير التابع بعد حذف أثر ارتباطها بالمتغيرات المستقلة الأخرى، والنتائج يوضحها الجدول التالي جدول رقم (٢٧):

جدول رقم (٢٧)

يوضح تحليل الانحدار للمتغيرات المستقلة (بيانات النوع، والحالة التعليمية، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة الريفية، وحيازة الأرض الزراعية)، والمتغير التابع (التنمية المستدامة)

المتغير المستقل	قيمة الثابت	معامل الارتباط المتعدد R	التباين المشترك R^2	نسبة الإسهام	معامل الانحدار العادي B	معامل الانحدار المعياري β	قيمة ت	القيمة (ف) F
الحالة التعليمية	١١,٧٢٨	٠,١٣٦	٠,٠١٨	١,٨٪	٠,٢٥٦	٠,١٢٢	٢,٠٩*	٤,٤٠٧**

** دال إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) * دال إحصائيًا عند مستوى (٠,٠٥)

يتضح من بيانات جدول رقم (٢٧) أن متغير "الحالة التعليمية" هو أقوى المتغيرات التي أسهمت في تباين المتغير التابع (التنمية المستدامة) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بين المتغيرين (٠,١٣٦) ونسبة إسهامه بمفرده (١,٨٪)، **بينما** لم يستطع أي متغير من المتغيرات المستقلة الأخرى أن تسهم في تباين المتغير التابع (التنمية المستدامة).

ومن ثم فإنه يمكن التنبؤ (بتحقيق التنمية المستدامة) في مجتمع الدراسة من خلال "الحالة التعليمية"، **وبناءً على ذلك يُمكن القول** بأنه يمكن التنبؤ

بتحقيق التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة من خلال الحالة التعليمية كأحد الخصائص الاجتماعية لمفردات مجتمع الدراسة.

وهذه النتيجة تتفق تمامًا مع نتائج دراسة (**Boeve–de Pauw, Jelle et al, 2015, Pp 15693–15717**) والتي أكدت نتائجها على أن التعليم أداة أساسية لدعم، وتعزيز عملية التنمية المستدامة، وأن إدماج ممارسات الاستدامة، ومتطلبات تحقيقها في المناهج الدراسية، أمر بالغ الأهمية لتحقيق نتائج أفضل للتنمية المستدامة، مما يمهد الطريق لمستقبل أكثر استدامة.

خامسًا : نتائج الدراسة وأهم توصياتها:

١ –نتائج الدراسة:

أ– ما يتعلق بتوصيف واقع التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة من حيث :

- **التعامل مع الأراضى الزراعية :**

- أظهرت الدراسة وجود علاقة بين النمو الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة والتدهور البيئ فى مجتمع الدراسة .
- تبين من الدراسة عدم إقبال الغالبية العظمى من عينة الدراسة على شراء أراضى زراعية فى العشر سنوات الأخيرة مما يعكس تراجع قيمة الزراعة فى مجتمع الدراسة .
- عدم إقبال مالكى الأراضى الزراعية على زراعتها بأنفسهم و تأجيرها للغير مما يؤكد على النتيجة السابقة والتى تعكس

تراجع قيمة الزراعة أو جدوى زراعة الأرض و العائد منها بشكل عام .

- يملك حوالى (١٦%) ممن يملكون أراضى زراعية فى مجتمع الدراسة أراضى بور مما يدل على أنهم يفضلون الكسب المادى السريع على زراعة الأرض واستدامتها.
- قام (٧٣%) ممن يملكون أراضى زراعية بالبناء عليها أو على جزء منها وبالطبع يعكس ذلك حالة من عدم الأستدامة فى التعامل مع الأرض.

- **التعامل مع مياة الرى :**

- أظهرت الدراسة أن ما يقرب من نصف مفردات العينة (٤٥,٦%) لا يروا وجود مشكلة فى المياه فى مصر بشكل عام ما يعكس حاله من عدم الوعى فى التعامل مع المياة وترشيد الأستهلاك .
- أكد(٧٦%) من اجماع العينة عدم وجود إسراف من جانب المزارعين للمياه فى مجتمع الدراسة.
- توصلت الدراسة إلى أن (٦٣%) من مفردات العينة أى الثلثى تقريبًا أكدوا على إستخدام المزارعين لمواسير مياه جوفية ما يعكس حاله من عدم المحافظة على ثروات الأجيال القادمة من المياه .
- أظهرت الدراسة أن (٤٠%) من إجمالي حجم العينة ذهبوا إلى إعادة إستخدام مياة الصرف الزراعي فى عمليات الرى ما

يعكس خطوه على الصحة العامة لأن هذه المياه فى الغالب تكون محملة بالمبيدات و الملوثات.

- (٧٦%) من إجمالي عينة الدراسة قد أجمعوا على أن الجهات الحكومية فقط المنوطة، والمسئول الأول عن تطهير شبكات الرى فى القرية، فى حين أن (٩,٧%) من إجمالي عينة الدراسة قد أكدوا على أن المزارعين هم المسئولين عن ذلك، كما أشار (١٤,٣%) من إجمالي عينة الدراسة على أن هذا الأمر يُعد مسئولية مشتركة بين كل من الجهات الحكومية والمزارعين أنفسهم، وتلك النسبة الأخيرة تعكس حالة من عدم الرغبة فى المشاركة المجتمعية، والتى تُعد أهم ركائز الاستدامة بصفة عامة، الأمر الذى يؤكد على غياب الوعى بأهمية تنمية المشاركة المجتمعية، والتى هى مطلب أساسى لتحقيق الاستدامة.

- **التعامل مع مياة الشرب :**

- على الرغم من وجود مصدر أمن للحصول على المياه فى مجتمع الدراسة إلا أن (٩٤%) من إجمالي مفردات العينة – كما أظهرت الدراسة– اقروا باعتماد الأهالى على طلمبات المياه كمصدر للمياه فى القرية مما يعكس حاله من استنزاف مورد طبيعى أساس للعيش و الحياة .
- أظهرت الدراسة أن (٦٠%) من إجمالي العينة ذهبوا إلى أنه يوجد عدة مظاهر لهدر المياه فى مجتمع الدراسة تمثلت فى

رش الشوارع وغسيل السيارات ورى نباتات الزينة ما يعكس حالة عدم الأستدامة فيما يتعلق بالمحافظة على مياه الشرب.

وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول أن القرية المصرية غير مؤهلة لاستيعاب مبادئ التنمية المستدامة في بُعدها البيئي، من حيث التعامل مع الأراضى الزراعية، و التعامل مع مياة الرى، وكذلك التعامل مع مياة الشرب.

ب- ما يتعلق بعلاقة بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بمؤشرات التنمية المستدامة :

- أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلاله إحصائية بين النوع ومؤشرات التنمية المستدامة بالقريه مجتمع الدراسه.
- إيضا عدم وجود علاقة إرتباطية بين التعليم ومؤشرات التنمية المستدامة .
- أظهرت الدراسة وجود علاقة إرتباطية بين الدخل الشهرى للأسرة ومؤشرات البيئة المستدامة .
- وجود علاقة إرتباطية بين الحيازة الزراعية ومؤشرات البيئة المستدامة .

وتتفق النتيجتان السابقتان مع مقولات مدخل التحديث الأيكولوجى والتى ذهبت إلى أن الأقتصاد والتنمية المستدامة وجهين لعملة واحدة، وكذلك مقولات "انجلهارت" في معرض حديثه عن مدخل "تغير القيم الثقافية" المتعلقة بقيم الوعي البيئي في علاقتها بتدنى المستوى المعيشي للأفراد.

ج-ما يتعلق بمستقبل التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة :

أظهرت المعادلة التنبؤية بإستخدام تحليل الانحدار المتدرج أن متغير الحالة التعليمية يعد أكثر المتغيرات إسهاما في تحقيق التنمية المستدامة مستقبلا في القرية مجتمع الدراسة بإعتبارة أحد الخصائص الاجتماعية لمفردات مجتمع الدراسة، ما يؤكد علي أهمية وقيمة ترسيخ الوعي المجتمعى عبر المرحل التعليمية المختلفة، وبإستخدام المقررات الدراسية والأنشطة المدرسية والجامعية للارتقاء بالوعي البيئى لأفراد المجتمع .

٢ -توصيات الدراسة :

من خلال عرض النتائج السابقة توصى الدراسة بالآتي :

أ- فيما يتعلق بتهيئة القرية المصرية لمراعاة التنمية المستدامة في بعدها البيئي، فتوصي الدراسة بالأتي:

- رجوع المحليات بقوة، وتفعيل القانون فى تجريم الممارسات الخاطئة.
- حملات توعية للناس من خلال المجتمع المدنى ووسائل الإعلام.
- إعادة تفعيل دور "روابط المساقى" فى استخدام مياه الرى والصرف الزراعى.
- استعادة المحليات لجهود القيادات الطبيعية وكبار العائلات فى القرية المصرية، للتوعية وترشيد الاستخدام.

- إنشاء وحدات بيئية تابعة لوزارة البيئة بشكل مباشر يكون من شأنها متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورصد الممارسات البيئية المخالفة لشروط الاستدامة.
- ربط المخالفات البيئية بعدم الحصول على امتيازات مثل دعم الجمعيات الزراعية، ووزارة التموين على غرار التجربة الصينية(*).

ب- فيما يتعلق بمستقبل التنمية المستدامة وإمكانية تحقيقها في مجتمع الدراسة، فتوصي الدراسة بالأتي:

- ضرورة أن تتضمن المناهج، والمقررات الدراسية في مراحل مبكرة موضوعات من شأنها حث النشئ علي الوعي بمبادئ التنمية المستدامة وخصوصًا في بعدها البيئي، بحيث يتولد لدى النشئ بشكل متدرج وعيًا بتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع .
- ضرورة التكاتف من خلال توقيع بروتوكلات تعاون ملزمه بين منظمات المجتمع المدنى ووزارة التربية والتعليم لمقاومة ظاهرة التسرب من التعليم وحث الاسرة علي استكمال أبنائهم لمراحل التعليم المختلفة .

(*) المقصود هنا هو نظام الرصيد الاجتماعي وهو برنامج تقييم سمعة وطني تعمل الحكومة الصينية على تطويره. ومن المقرر توحيد مقاييس تقييم الاقتصاد والسمعة الاجتماعية للمواطنين ومشاريع الأعمال أو ما يسمى «الرصيد الاجتماعي». ويعد الالتزام البيئي من خلال محافظة المواطنين علي المقدرات البيئية أحد أبرز المعايير لتقييم اداء المواطن وبالتالي حصولة علي الخدمات الاجتماعية من عدمه.

مراجع الدراسة

أ- المراجع العربية:

١. جاسم، أحمد وصياد، رائد، (٢٠١٢)، التنمية المستدامة والبيئة في العراق: الواقع – التحديات – المعالجة، مجلة الإدارة والاقتصادة، ٣٥(٩٣). ٣٦٣ : ٣٧٧.

٢. زايد، أحمد، (٢٠٠٥)، المصري المعاصر: مقاربة نظرية وإمبيريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٣. عبد العزيز، أحمد، (٢٠١٦)، التركيبة السكانية وآثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة دولة الكويت، بحوث اقتصادية عربية، ٢٣(٧٤)، ٥٩ : ٨٣.

٤. محمد، أسلام، (٢٠١٣)، التنمية المستدامة ومؤشرتها في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (٢٧)، العدد (٤).

٥. الأمم المتحدة، (١٩٩٣)، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريودي جانيرو (١٤/٣) يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، نيويورك.

٦. الأمم المتحدة، (٢٠١٢)، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريودي جانيرو، البرازيل، (٢٠):(٢٢) يونيو ٢٠١٢ ، نيويورك.

٧. الأمم المتحدة، (٢٠٠٢)، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب إفريقيا، (٢٦) أغسطس:(٤) سبتمبر ٢٠٠٢، نيويورك.

٨. حسين، آمنة، (٢٠١٥)، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة : طرق القياس والتقييم، مجلة المخطط والتنمية، العدد(٣٢).

٩. ابن عجاج، بدر القاسمي، (٢٠١٥)، التنمية البيئية المستدامة، (في) : خضير، عامر الكبيسي وآخرون، دراسات حول التنمية المستدامة، جامع نايف، الرياض.

١٠.المعوشي، بولين، (٢٠١٦)، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار أفكار، لبنان.

١١.جامعة الملك عبدالعزيز، (٢٠٠٦)، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، الإصدار (١١).

١٢.رشيد، جلود، (٢٠١٨)، أليات وركائز التنمية المستدامة، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية.

١٣.الجمعية العامة للأمم المتحدة، (٢٠١٥)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠)، نيويورك.

١٤.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٩)، توزيع عدد الأسر والأفراد المصريين طبقًا للنوع على مستوى توابع القرى– مراكز محافظة المنيا، (بيانات غير منشورة)، مركز المعلومات، محافظة المنيا.

١٥.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٢٠)، عدد الأسر والسكان بتوابع القري طبقاً للنتائج النهائية للتعداد العام ٢٠١٧ لمحافظة المنيا، يونيو.

١٦.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٨)، التقرير الاحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) في جمهورية مصر العربية، القاهرة.

١٧.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٧)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام (٢٠١٧)، القاهرة.

١٨.الجوفاني، هدي و رداد، خميس، (٢٠١٢)، مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية المبادئ التوجيهية والمنهجيات – الجزء الثاني، المؤشرات البيئية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون.

١٩.أجارد، جون وآخرو، (٢٠٠٧)، توقعات البيئة العالمية : البيئة من أجل التنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٠.ابن عمر، حافظ، (٢٠١٥)، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس : العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، ٣٨ (٤٤٢) ، ٦٠ : ٧٦.

٢١.بوشلاغم، حنان، (٢٠١٦)، الاطر النظرية الموجهه للبحوث السوسيولوجية في مجال علم الاجتماع البيئي، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية.

٢٢.عابدين، راجية خيرالله، (١٩٩٦)، الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد (١٠٧)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٢٣.آيريس، روبرت وآخرون، (٢٠١١)، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلي التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر (مرجع لواضعي السياسات)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٤.هماش، ساعد، (٢٠١٧)، سوسيولوجيا البيئة في ظل المدارس النظرية والاتجاهات المفسرة، مجلة الباحث الاجتماعى، العدد (١٣).

٢٥.رشاد، السيد غنيم، (٢٠٠٧)، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة التلوث البيئي في القرية المصرية: دراسة ميدانية مقارنة، (في): عبدالرحمن، عبدالله وآخرون، (٢٠٠٧)، سوسيولوجيا الإنسان والبيئة، مطبعة البحيرة، الإسكندرية. ٢٣٥ : ٣٢٢.

٢٦.عبدالعاطي، السيد ومحمد، إحسان، (٢٠٠٠)، الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٢٧.صفط الخمار الغربية (٢٠١١، ٢٣ مارس). فضاء أعلام ورجالات وعوائل، موقع خيار بلادي، تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.khbarbladi.com/theme_vstpart-7372.Retrieved from: 5-10-2020

٢٨.عبدالرحمن، عبدالله، (٢٠١٥)، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز علي العالم العربي، مكتبة العبيكان، الرياض.

٢٩.محمد، عبدالله عبدالرحمن وآخرون، (٢٠٠٧)، سوسيولوجيا الإنسان والبيئة، مطبعة البحيرة. الإسكندرية.

٣٠.ابن غضبان، فؤاد، (٢٠١٥)، علم اجتماع التنمية، دار الرضوان، عمان.

٣١.دياب، فوزية، (٢٠٠٣)، القيم والعادات الاجتماعية، سلسلة الأعمال الفكرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٣٢.اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (١٩٨٩)، مستقبلنا المشترك، (ترجمة): محمد كامل عارف، (مراجعة): علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة رقم (١٤٢).

٣٣.محمد، لميس ممدوح، (٢٠١٠)، إستراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية: محافظة طوباس كحالة دراسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

٣٤.زيمرمان، مايكل، (٢٠٠٦)، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلي الايكولوجيا الجذرية، الجزء الثاني، (ترجمة): معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٣٣٣).

٣٥.عبدالقادر، محمد الفقي، (٢٠١٤)، الاقتصاد الاخضر، المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت.

٣٦.مصطفي، محمود وهندي، عثمان، (١٩٩٣)، المشاركة اشعبية والتنمية، الجزء الثالث: المجال السياسي، (في): رأفت، أحمد عبدالجواد، (١٩٩٣)، بحث دور المشاركة الشعبية في التنمية في المجالات: الاجتماعية – الصحية – السياسية – الاقتصادية، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وقسم علم الاجتماع، جامعة المنيا.

٣٧.صوالحة، مرام، (٢٠٠٧)، إستراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ علي الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

٣٨.مركز المعلومات، (٢٠١٩). استمارة سجل الخدمات الأساسية للعام (٢٠١٨): مركز المنيا، (بيانات غير منشورة)، محافظة المنيا.

٣٩.خلف، مصطفي، (٢٠١١)، المدارس الفكرية المعاصرة في علم الاجتماع، المنيا، مطبعة جانجو.

٤٠.خلف، مصطفي، (٢٠٠٢)، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.

٤١.مصطلحات نسوية: (النسوية الإيكولوجية أو الايكوفمنزم). (٢٠١٥، ١ ديسمبر)، تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.lahaonline.com/articles/view/49234.htm.

Accessed onn: 8-10-2020.

٤٢.منظمة العمل العربية، (٢٠١٥)، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الدول العربية، ورقة معلومات، القاهرة.

٤٣.قاسم، منى، (١٩٩٩) التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٤٤.خليل، نصر محمد، (١٩٨٦)، العوامل المجتمعية المؤثرة في التخطيط المتكامل علي المستويات المحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٤٥.صالح، هلال الحرير، (٢٠١٨)، قراءة مرجعية في التنمية المستدامة: الآليات والتحديات، مجلة جامعة أسيوط للبحوث البيئية، مجلد (٢١)، عدد (١).

٤٦.وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، (٢٠١٦)، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر (٢٠٣٠)، القاهرة.

٤٧.وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، (٢٠١٦)، إستراتيجية التنمية المستدامة مصر(٢٠٠٣): الغاية- المحاور الرئيسة- الأهداف- مؤشرات القياس، القاهرة.

ب-المراجع الأجنبية:

1. Awan, Abdul Ghafoor, (2013), Relationship Between Environment and Sustainable Economic Development: A Theoretical Approach To Environmental Problems , International Journal of Asian Social Science. 3(3), 741: 761 .
2. Benaim, Andre et al, (2008), The social Dimension of Sustainable Development : Guidance and Application. Thesis submitted for completion of Master of Strategic Leadership towards Sustainability, Bleking institute of technology, Kariskrona, Sweden.

3. Haji, Aso Rasouli and Kumarasuriyar, Anoma, (2016), The social Dimension of Sustainability: Towards Some Definitions And Analysis, Journal of Social Science For Policy Implications, 4(2), 23 : 34.
4. Ktepi, Bill, (2009), Encyclopedia of Business in Today's World, SAGE publications, New York.
5. Mack, Colleen, (2004), Third – Wave Feminism and the Need to Reweave the Nature / Culture Duality, The Johns Hopkins University Press, 16(3), 169 - 170.
6. Carlassare, Elizabeth, (2000), Socialist and Cultural Ecofeminism, Ethics and the Environment, 5(1), 89:106.
7. Dugarova, Esuna and Utting, Peter, (2014), Emerging Issues: The Social Drives of Sustainable Development, United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), 52nd Session Of The Commission For Social Development.
8. Parker, Gavin and Doak, Goe, (2012), Key Concepts in Planning, SAGE publication, New York.
9. Spaargarem, Gert and P.J,. Arthur, (2011), Encyclopedia of consumer culture , SAGE publication, New York.
10. Meadawcrafc, James, (2007), Encyclopedia of governance, SAGE publication, New York.
11. Boeve–de Pauw, Jelle et al, (2015), The Effectiveness of Education for Sustainable Development, Sustainability, 7(11), 15693:15717.

12. King, Jeslie and M., Deborah, (2009), law and precaution in European Risk society: the cace of EU environmental policy ,Environmental Sociology from analysis to action, Rowman and Littlefield publishers, Maryland.
13. P. Howell, Jordan, (2012), Risk society without reflexive modernization ? the cace from northwestern Michigan, technology in society, vol. (34).
14. D . Mathis, Joseph and DA.,Luigi, (2017), An international journal of Jurisprudence and philosophy Law, 30 (3), 323 : 324.
15. Singh, Keter, (2009), Rural development : Principles, palces and Management, SAGE publication, New York .
16. Ivankina, Lubov and Anikina, Ekaterina, (2015), Towards The Relationship Between Social Welfare And Sustainable Development Of Society, Mediterranean Journal of Social Sciences, 6 (6 S5), 128: 134.
17. Bilgin, Mert, (2011), The PEARL Model at Sustainable Development, Social Indicators, 107(1), 19 : 35.
18. Fox, N.J. and Alldred, P., (2016), Sociology, Environment and Heath: A Materialist Approach, Public Heath, vol. 141.
19. Duxbury, Nancy et al, (2012), Cities, Cultural, Policy and Governance Cities: Culture and Sustainable development, SAGE publication, New York.
20. Francis, Tazozacha, (2001), The Causes and Impact of Poverty on Sustainable development in Africa, A Paper presented at the

conference Poverty and Sustainable development, from (22):(23) November, Bordeaux, France.

21. Hoffman, Thomas and Siege, Hannes, (2019), What is Education for Sustainable Development (ESD)?, ESD Expert Net. Retrieved from. http://www.esdexpert.net/files/ESDExpert/pdf/Was_wir_tun/Lehr%20und%20Lemmaterialien/What_is_Education_for_Sustaninable_Development.pdf. Accessed on: 28-8-2019.
22. M. Paris, Thomas and W. Kates, Robert, (2003), Characterizing and Measuring Sustainable Development, Environ Resour. 566-567.
23. Trukhachev, Vladmir et al, (2015), Enhancement of Land Tenure Relations As A factor Of Sustainable Agricultural Development: Case of Stavropol Krai, Russia. Sustainability, 7 (1), 164 : 179.
24. Schreuder, Yda, (2010), Encyclopedia at Geography, SAGE publication, New York.
25. Sezging, Zeynep, (2012), Ecological modernization: A Vible Option for A Sustainable Future, Marmara Journal of European Studies, 20 (1).

قسم علم الاجتماع

صحيفة استبيان بالمقابلة

لموضوع

الخصائــص الاجتماعيــة والاقتصاديــة وعلاقتــها بالتنميــة المستدامــة

(دراسة ميدانية في قرية مصرية)

إعداد

د. أحمد محيي خلف د. محمد محمود عبدالرازق

٢٠٢٠ م

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

أولاً : البيانات الأساسية عن رب الأسرة (المبحوث):

١- السن :

- أقل من ٢٥ سنة ( )
- ٢٥ سنة. ( )
- ٤٠ سنة. ( )
- ٥٥ فأكثر. ( )

٢- النـوع :

- ذكـر . ( )
- أنثـي . ( )

٣- الحالة التعليمية :

- أمـي. ( )
- يقرأ ويكتب . ( )
- مؤهل متوسط. ( )
- مؤهل عالي. ( )
- مؤهل فوق عالي. ( )

٤- مصاريف الأسرة في الشهر بالجنيه المصري تقريباً :

---------- جنيه شهرياً.

٥- مساحة الأرض الزراعية المملوكة للأسرة :

- أرض زراعية ملك ---------- قيراط ---------- فدان

- أرض أصلاح (حق انتفاع) ---------- قيراط --------- فدان
- أرض استصلاح في زمام البلد--------- قيراط --------- فدان
- أرض استصلاح في الجبل ---------- قيراط --------- فدان
- أخـري. ---------- قيراط --------- فدان

٦- هل أسرتك تمارس الزراعة بانتظام كل سنة :

- نعم نزرع في كل المواسم .

( )

- نزرع بعض المحاصيل في بعض المواسم.

( )

- لا نـزرع أبداً.

( )

٧- هل اشتريتوا أي أرض زراعية خلال السنين العشرة الماضية:

- نعـم

( )

- لا

( )

٨- هل لديكم أرض زراعية تؤجروها للناس يزرعونـها ؟

- نعـم .

( )

- لا

( )

٩- هل عندكم أي مساحات (بايره) غير مزروعة حالياً؟

- نعم

( )

- لا

( )

١٠- هل عندكم – أو كان عندكم – أرض زراعية قريبة من المساكن وتحولت أرض مباني؟

- نعم

( )

- لا

( )

١١- هل اضطررتم لبناء أي بيوت جديدة علي أرض كانت زراعية خلال العشر سنين الماضية؟

- نعم

( )

- لا

( )

١٢- هل قمتم بإستصلاح أي أرض صحراوية خلال العشر سنين الماضية ؟

- نعم

( )

- لا

( )

١٣ – حسب خبرتك في البلد هنا هل الناس مهتمة بالأرض الزراعية حالياً زي زمان؟

( ) مهتمة أكثر من زمان.

( ) مهتمة إلي حد ما.

( ) لا مكانة الأرض والاهتمام بيها قل.

١٤ – هل الأرض حالياً بتجيب غلة أو محاصل أكثر (يعني محصول الفدان زاد) ؟

- نعم حصلت طفرة في إنتاج الفدان.

( )

- حصلت زيادة بسيطة .

( )

١٥ – هل عملية الزراعة في البلد بيحصل فيها تطور وتقدم واللا بتتراجع؟

- نعم تتطور للأحسن .

( )

- التطور غير ملحوظ ومؤقت.

( )

- عملية الزراعة بتتأخر وتتراجع.

( )

١٦ – هل تري أن المزارعين في بلدكم يسرفوا في استخدام مياه الري المتاحة؟

- نعم

( )

- لا

( )

١٧ – من المسئول عن تطهير شبكات الري ؟

- المزارعين

( )

- الجهات الحكومية

( )

- الاثنين معاً

( )

١٨ – هل لديكم مزارعون يعتمدون في ري أراضيهم علي مواسير متصلة بالمياه الجوفية ؟

- لا يوجد

( )

- حالات نادرة

( )

- حالات معتبرة

( )

- حالات كثيرة جداً

( )

١٩ – هل هناك من يستخدم مياه الصرف الزراعي في ري أراضيه في بلدكم؟

- لا يوجد

( )

- هناك حالات نادرة

( )

- هناك حالات معتبرة

( )

- هناك حالات كثيرة جداً

( )

٢٠- هل تري تحريم وتجريم ري المزارعين لأراضيهم من المصارف؟

- نعم

( )

- لا

( )

٢١- هل كل ناس البلد هنا واصلهم مياه شرب من خلال حنفيات من الشبكة العامة ؟

- نعم كل الناس

( )

- ناس عند توصيله ونا لا

( )

- غالبية الناس ما عندهاش

( )

٢٢- هل فيه ناس في البلد بيعتمدوا علي استخدام للحصول علي مياه الشرب (من تحت الأرض)؟

- نعم فيه ناس كتير

( )

- فيه عدد قليل

( )

- لا يوجد طلمبات في البلد

( )

٢٣- هل تعتبر ناس البلد مسرفين وبيستخدموا مياه الشرب بدون تدبير ؟

- نعم

( )

- لا

( )

٢٤- الناس اللي بتستخدم مياه الشرب أكثر من اللازم بيكونوا بيعملوا أيه من الحاجات دي؟

- يستخدموها في رش الشارع .

( )

- يستخدموها في نظافة السيارات.

( )

- يستخدموها في ري جناين أو زرع.

( )

- بيهملوا في تصليح الحنفيات في البيت.

( )

- أخـري ----------

( )

Some Social and Economic Characteristics and Their Relationship to Sustainable Development: A field Study in An Egyptian Village

Abstract

Whereas sustainable development is the focus of great interest at the global and local levels; As a result of peoples and governments' constant pursuit to achieve development with human, cultural, social and economic dimensions in a framework that promotes respect for human rights, taking into account current generations, providing their needs without compromising the capabilities of future generations, and depleting natural resources, the two researchers have been studying the social and economic characteristics of rural people in Its relationship to sustainable development in one of the villages of the Egyptian countryside, by focusing on the environmental dimension of sustainable development in the village of the study community.

This is in addition to recognizing the predictive dimension regarding the extent to which sustainable development is achieved, specifically its environmental dimension in light of the socio-economic characteristics of rural people in the Egyptian village.

The descriptive approach was relied on through the Sampling Social Survey method, using the interview guide, and using the head of the family in the Egyptian village as a sampling unit. The actual sample size in this study was (237) individuals representing the study community.

The results of the study showed that the Egyptian village is not qualified to absorb the principles of sustainable development in its environmental dimension, and the predictive equation using gradient regression analysis confirmed that the education variable is one of the most contributing variables to achieving sustainable development in the Egyptian village in the future.

Keywords: Development – Sustainable Development – Environmental Limits.